

٢١٦٦

غ ٤٠٤

ملجأ القضاة عند تعارض البيّنات ، لشيّات الدين
البخدادى، غانم بن محمد- بعد سنة ١٠٢٧هـ. كتب
في القرن الثاني عشر الهجرى تقدير ١.

٤٦ ق

١٦٠١٩ س

١٩ × ٥٥ ر ١٠ اسم

٦٢٤٧

نسخة وسط، ناقصة الاثناء والاخر، خطها نسخ معتاد،
مستكملة بخط مغاير.

١- المخاصمات ، الفقه الاسلامي و اصوله

أ- المؤلف

ب - تاريخ النسخ ج - رسالة

تعارض البيّنات

ف ١٢٩٧٠

Riyadh, 11451 P.O. Box 2454

NO.

الرقم :

١٩٠

الرقم
٧٢٢٧

٧٢٤٧

٣/١٢٤٧ ق

مكتبة جامعة الملك سعود "قسم المخطوطات"

الرقم: ٦٢٤٧ - ف ١٢٤٧ - ٣

العنوان: ملأ المقصدة عند تعارض الجينات

المؤلف: غيث الدين البغدادي، غانم بن محمد - ٢٧ - ٩

تاريخ النسخ: القرن الثاني عشر الهجري - - - - -

اسم الناسخ: - - - - -

عدد الأوراق: ٦٢ - - - - -

ملاحظات: ناقصة السطور والشعر

- - - - -

استقصى الصلح
المعتمد



دار
العلم
تبركت
العلم
العلم

رسالة ملجاء قضاء عند تعارض
 بينات مولانا محمد المرحوم أبي
 محمد غانم بن محمد البغدادي
 في
 رسالة ملجاء قضاء عند تعارض
 بينات مولانا محمد المرحوم أبي
 محمد غانم بن محمد البغدادي

كتاب النكاح كتاب الخلع كتاب النفقة كتاب الرضا
 كتاب الورثة كتاب الوقف كتاب البيع كتاب الشفعة
 كتاب الأجرة كتاب الهبة كتاب العارية كتاب الوديعة
 كتاب الغصب كتاب الحمايل كتاب الإفراق كتاب الضلع
 كتاب الرهن كتاب المزارعة كتاب المضاربة كتاب الشراء
 كتاب القسمة كتاب الدعوى كتاب الشهادتين كتاب الزور
 كتاب الجحش كتاب السرقة كتاب الوالة خاتمة المصنف

كتاب النكاح
 كتاب الخلع
 كتاب النفقة
 كتاب الرضا
 كتاب الورثة
 كتاب الوقف
 كتاب البيع
 كتاب الشفعة
 كتاب الأجرة
 كتاب الهبة
 كتاب العارية
 كتاب الوديعة
 كتاب الغصب
 كتاب الحمايل
 كتاب الإفراق
 كتاب الضلع
 كتاب الرهن
 كتاب المزارعة
 كتاب المضاربة
 كتاب الشراء
 كتاب القسمة
 كتاب الدعوى
 كتاب الشهادتين
 كتاب الزور
 كتاب الجحش
 كتاب السرقة
 كتاب الوالة
 خاتمة المصنف

بسم الله الرحمن الرحيم
 سجدت من لاجل حق من كلامه • ومن لا معارف
 في احكامه • والصلوة على من يد بالادب العظام
 على آله واصحابه خير الكرام **وبعد** فيقول
 العبد الفقير الى الله الهادي • غام من هذا البغداد
 هذه رسالة في تعارض البينات • جمعها لبعض
 اخواني من القضاة • بعد الالتماس تعريضاً
 وكناية • ولله العاصم غلظاء في الرواية والدرية
 وسميته بحل القضاة • عند تعارض البينات
كتاب النكاح اذا ادعت اختان نكاح
 واقام كل واحد منهما البينة على سبق نكاحها
 والنكاح لا يدرك فرق بينهما اذن نكاح اسدهما
 اطلق يفتين ولا طريق الى التفتين ولهما نصف المهر
 ناقض رواية المسند منه وحده **في فقه**
 ولا يرزى من نصفهما راغوا وجب النصف
 دفع الفقرة لالوط من قبلها وهذا اذا
 نكحتا او يفتين وهو مستحق العقد وكانت
 ١

قبل الدخول وان كانا مختلفين تعضي لكل
 واحدة منهما برقع مهرها وان لم يكن مسمى في العقد
 تجب متعة واحدة لهما بدل نصف المهر وان كانت
 الفقرة بعد الدخول يجب لكل واحدة منهما المهر كاملاً
 لانه استقر بالدخول فلا يسقط منه شيء وانما
 قلنا والزواج لا يدري به لان الزوج لو عيى لهما
 قضى بنكاحهما لتصادقهما وفرق بينه وبين الآخر
 وقد ذكرنا هذه المسئلة في شرح درر البحار فيها
 من الخلاف اذا ادعى نكاح امرأة فانكرت فاقام
 البينة انها امراته وادعت هي انه تزوج اختها
 او امها او ابنتها قبل الوقت الذي ادعى فيه نكاحها
 وانما اليوم امراته واقامت البينة والزواج ينكر
 لا يعضي بنكاح الغائبة بالاجماع واما الحاضرة
 فعند ابني حنفية رحمه الله يعضي بنكاحها وغيرهما
 لا يعضي بنكاحها ايضا بل يوقف الامر الى ان يحضر
 فان حضر واقامت البينة عليها ادعت لها
 الحاضرة يعضي بانها امراته ويفرق بين الزوج
 وبين الحاضرة وان انكرت ذلك يعضي بنكاح الحاضرة
 بينة الزوج ولا يلتفت الى بينة الحاضرة من

انسان

الماء
نفذ
جهد
في
قوله
الحق
نفيًا
اليد
المشايخ
بسم
في
تقضى

النكاح ووقت أحدها وشهد شهود على
 النكاح والوقت فهو أولى وإن وقت
 لم يوقت الآخر الآن المرأة في يد الذي لم يوقت
 يقضي لذي اليد وكذا لو وقت أحدها ولم يوقت
 الآخر الآن الذي لم يوقت أقام البينة على النكاح
 والدخول فهو أولى ولو كانت المرأة في يد أحدها
 فشهد شهود أنها امرأة أو شهدوا أنها منكوبة
 وحل له وشهدوا الآخر شهدوا أنه تزوجها اختلفوا
 فيه قال بعضهم لا تقبل بينة ذي اليد لأن بينة ذي اليد
أغايير على بينة الخارج إذا شهدوا على السبب
 أما إذا شهدوا على هذا الوجه كانت بمنزلة الشهادتين
 على مطلق المالك فلا تقبل بينة ذي اليد وقال
 بعضهم تقبل لأن شهادتهما شهادتان امرأة و
 منكوبة - حل له بمنزلة الشهادتين على السبب
 لأن المرأة لا تصير منكوبة وحل له لا بأس به
 وهذه الأحكام وأما إذا قلنا بغيره كان في حكمه
 في سبب سوء جلال المالك لأن المالك ثبت بملكه
 كرامة وليس بعضها ما هو من الفضل فلا يتعين
 السبب قاضي خان إذا قالت البكر حرة وعذر

تزوج

تزوج ولي منكره قال الزوج بل سكت قال القول
 لها عندنا لأنكارها الزوج العقد وقال نفي القول
 له لتكمه بالأصل ولو أقام البينة فببينة أولى
 لأنها ثبتت الرد والزوج يثبت عده وهو السكوت
 ولو أقام الزوج بينة على أنها أجنبية وصحت
 حين علمت وأقامت هي بينة على الرد نكحت بينة
 الزوج الثبوتها للزوج وحل المسئلة الغنية
 شرح الهداية ولو قالت امرأة تزوجت هذا
 الرجل أمس ثم قالت تزوجت هذا الرجل الآن
 منذ سنة فهي للذي أقرت بنكاحه أمس ولو
 شهد الشهود على أقرارها لهما جميعا وهو محذور قال
 أبو يوسف رحمه الله سأل الشهود بآتيهما بدأت
 وأقضي به ولو أقام جلال البينة على نكاح امرأة
 بعد موتها يقضي لهما بحديث تزوج واحد لأن حكم
 بعد الموت الميراث وأنه يحتمل الشك ولو ادعى على امرأة
 أنها امرأة وأقام البينة على ذلك وادعت المرأة
 أنها امرأة هذا الرجل لرجل آخر وأقامت البينة على
 ذلك والرجل محذور قال محمد تقبل بينة الزوج المذنب
 ولو كانت المرأة حين أقامت البينة على الرجل أنها

امانة ادعاهما ذلك الرجل كانت البينة بيعة المرأة
ففي طان ولو اقام كل واحد من المسلم والمخالف بينة
نصرانية على نكاح امرأة نصرانية قضى للمسلم عنها
وعند أبي يوسف يقضي للنصراني من باب شهادة
اهل الذمة من الوصية اذا ادعى نكاح امرأة
في يد اخ فافترت المرأة للمدعي فقاما البينة بدونة
التاريخ يقضي الخارج بحكم الاقرار ولو اقام الخارج
بينة على النكاح واسم شهود وقد اقام بينة
على اقرار ذي اليد بها الا اذا اوفى ذلك اليد فقال
فزوجتها قبل ان يتزوج الخارج فوجدت العقد
بعد ذلك العقد فحينئذ لا ينفذ بيعته ذي اليد
اذا تنازع اثنان في امرأة كل منهما يدعي انه تزوجها
اولا وهي في بيت احدهما كان اولى بها لو كانت في
بيت وكذا كان لاحدهما دخول عليها لانها كانت
في قبضة فان اقام الآخر بينة انه تزوجها قبل
فان انقضت بينة المدعي فقام البينة لانه يتبين
ان الآخر عصها حرانه اذا تنازع اثنان في
امراه واقام البينة على ذلك فهذا على وجوب انها
ان اخا وباحتمال سوء او اخا على سوء وكل

منها

منها يدا وطريوخا ففي هذا الفصل الثالث
بالجملة لاحدهما لانها استوفيت في بيان
في الاستحقاق وان اخا على النسوة الا ان
لاحدهما يدا يقضيه لانه جهة تزوجه باليد وان
ادخل احدهما وطريوخا الآخر فصاحب التاريخ
اولى وان كان لاحدهما يد والآخر تاريخ فصاحب
اليد اولى لان يد مرتجة لان كل واحد منهما تلحق
الملك من جهة واحدة فيد احدهما يدل على ان
سبق فكان اولى وان افترت لاحدهما تاريخ
تاريخ يقضي للمدعي اقرت له لان الاقرار غير اليد
وان تنازعا بعد موتها فهذا ايضا على وجوب
ولا يعتبر فيه الاقرار واليد فان سبق تاريخ
قضى له بالميراث بتمتع العتق قال في الحرانية
وتجب عليه تمام المهر وان لم يورثا او اخا على سوء
فانه يقضي بالنكاح بينهما وتجب على كل واحد
من الزوجين نصف المهر ويزنان منها ميراث
زوج واحد رجل اقام بينة على امرأة انه تزوجها
واقامة للمرأة بينة على رجل ينكر انه تزوجها
فالبينة بينة الرجل ادعى انها امرأة او مدخولة

فبالحكم من ذمهم سبيل واقام البينة وادعى
 الآخر انها امراته ومدخولته منذ نحو سنين وانها
 اقربت له بذلك وانها في يد واقام البينة فبينة
 الثاني اولى لانه اثبت سبوق النكاح وبثبت
 كونه في يد وبثبت اقراره حاله والكل مودع للبر
 اذا اقامت البينة على صحة النكاح عند البلوغ
 والزواج اقام البينة على السكوت فبينة للام
 لانها تثبت الغيرة وهو الالباء واذا تنازع الزوجان
 بعد الولادة في صحة النكاح وفساد فادعى
 الزوج الفساد وادعت المرأة الصحة واقام البينة
 فقبل بينة من يدى الفساد ونسب التوحد ثابت
 حرانه اذا اختلف الزوجان في قدر المهر فضى
 لمن مهره وان مهره فضى للمرأة ان شهد المهر
 للزوج بان كان مثل ما يدعى الزوج او اقل لا يظن
 فيهد للزوج وبينة المرأة تثبت خلاف الظاهر
 وقضى للزوج ان شهد المهر المثل لها بان كان مثل
 ما يدعى او اكثر لانها تثبت الحيا وهو خلاف
 الظاهر وان لم يشهد من المثل لواحد منهما بان كان
 اقل ما ادعته واكثر مما ادعاه فثبت قطا

لاستوائهما

لاستوائهما في الاشياء لان بينهما تثبت الزنا
 وبينة تثبت الخط فلا يكون احدهما اولى
 من الآخر **درر غرر** رجل اقام على امرأة بينة
 انه زوجها منه ابوها قبل بلوغها واقام
 هي بينة انه زوجها منه بعد بلوغها بغير ضاها
 فبينهما اولى لان بينتهما مثبتة البلوغ فكلما
 اكثر اثباتا رجل اقام البينة انه تزوج هذه
 المرأة بالف واقامت المرأة البينة انه تزوجها
 على الغين فظهر الف بخلافه لو اقام البايح
 البينة انه باع بالعين واقام المشتري
 البينة انه اشتراها بالف فالمشتري الغين
 لان النكاح لا يحتمل الفسخ وكل واحد ادعى
 عقدا غير ادعاه الآخر فبينهما ثبوت البينة
 وبثبت النكاح لنصادهما وجب الف بالعرف
 الزوج والبيع يحتمل الفسخ فيجعل كانه اشتراها
 منه بالف او لا غير اشتراها منه بالغين فبين
 الاول وبثبت الثاني وجيز ولو قال للمرأة
 تزوجيني على عبدك هذا وقال الزوج تزوجتك
 على امي هذه وهي امرأة واقام البينة

بينه المرأة لان بينهما اقامت على حق نفسها
حق وبينه الزوج قامت على حق الغير ويعتق
الامة على الزوج باقراره ولو اقام الزوج
انه تزوجها بالف درهم ولقامت المرأة بالبينة
انه تزوج بانه دينار واقام اباها وهو
عبد الزوج البينة انه تزوجها على رقبته
فالبينة بينة الاب فان اقامت تمها هي
امة الزوج مع ذلك البينة انه تزوج ابنتها
على رقبته فالبينة بينة الاب والام وضفها
جميعا لهما وينبغي للولدان للزوج في بعتها
ولو لم يكن كذلك ولكن المرأة اقامت البينة
على انه تزوجها بانه دينار واقام الزوج
البينة انه تزوج المرأة بانه درهم فقصي العاقي
ببينة المرأة بالنكاح بانه دينار غير ان المرأة
وهو عبد الزوج اقام البينة انه تزوج المرأة على
رقبته فان العاقي يبطل قضاء الاول ويقضى
بان الاجر هو المهر وان اختلف الزوجان في البيت
الذي يسكنانه فيه كل واحد يدعي انه له كان القول
في ذلك قول الزوج فانه اقامت المرأة بينة

او اقام

او اقامت جميعا فقصي بينه المرأة لانهما خاز
معنى ولو كانت الدار في رجل وامرأة واقام
المرأة بينة ان الدار لهما وان الرجل عبدها
واقام الرجل البينة ان الدار له والمرأة امرأته
تزوجها بالف درهم ودفع اليها وطهر بينة
انه حر فانه يقضي بالدار والرجل للمرأة ولا
نكاح بينهما لان المرأة اقامت البينة على رقبته
والرجل دفع البينة على الحرية فيقضي بالرق
فاذا قضى بالرجل بطلت بينة الرجل في الدار
والنكاح ضرورة وان اقام الرجل البينة انه
عد الاصل والمسئلة بحالها يقضي بحرية الرجل
ونكاح المرأة ويقضي بالدار للمرأة لانها تصنف
بالنكاح صاير الرجل في الدار صاحب اليد والمرأة
بما حجة فقصي بالدار لهما كما لو اختلف الزوجان
في دار في ايديهما كانت الدار للزوج وان اقامت البينة
تقصي ببينة المرأة ولو اختلفا في مناع مناع
النساء واقام البينة يقضي بها للزوج ولو
اختلفا في هذا المناع وفي النكاح فاقامت المرأة
البينة ان المناع لهما وان الرجل عبدها واقام

الرجل البينة ان المباح له وان تزوج المرأة بالنفق
 ونفقتها فانه يقضي بالرجل للمرأة ويقضي لها بالملك
 ايضا كما قلنا في الدار وان اقام الرجل البينة
 حرا لاصل يقضوله بالحرية وبالمرأة والمباح ايضا
 لانه في مباح النساء يحتاج الى البينة اطلاق
 المباح مشكلا يكون للرجال والنساء جميعا
 يقضيه بحرية ويقضي للمرأة بالمباح لان بينة
 المرأة في المشكوك او في لانها خارجة ولو ادعى الزوج
 بعد وفاتها انها كانت امرأة من الصدوق حال حيايتها
 واقام الواثق انها امرأة في مرض موتها فيبينة
 الصحة او في وقيل بينة الوتر او في لو ادعت
 المرأة البراءة عن المهر بشرط او ادعاه الزوج
 مطلقا واقام البينة فبينة المرأة او في ان كان
 الشرط متعارفا صح البراءة معه وقيل بينة الزوج
 او في ولو اقامت المرأة بينة على المهر على ان زوجها
 كان معرا بذكر الى يومنا هذا واقام الزوج بينة
 انها ابراءة من هذا المهر الذي يدعيه فبينة البراءة
 او في من جامع الفتاة ادعى عبدا مثليا في
 يذبح لانه وهبه له او تصدقه عليه ويقضي

وادعت

وادعت امرأة ان ذاك اليد تزوجها على ذلك العبد
 وقبضته وبها حكم ابو يوسف رحمه الله بالقبض
 نصفين وللرأة ينصف قيمته ايضا على الزوج
 تمام المهر وعند محمد رحمه الله حكم بالعبد طهر في الشراء
 للمرأة بجميع قيمته على الزوج وحل المسلمة في
 الجمع في فصل ما يدعيه الرجلان ضيعته في يد امرأة
 اقامت رجل بينة على ملكيتها واقامت هي بينة
 على ان تزوجها ملكها منها عمرها منذ عشر سنين
 فليس يقع من باب البينتين المتضادتين في البينة
كتاب الخلع اذا خلع امرأة خرافا بنية انه
 كان مجنونا وقت الخلع واقامت المرأة بينة على
 كونه عاقلا وقت الخلع فبينة المرأة او لو كذا
 اذا كان مجنونا وقت الخلق فاقام وليه بينة
 انه كان مجنونا وقت الخلع واقامت المرأة بينة
 على انه كان عاقلا فبينة المرأة او في من المهر
 والاصل في ذلك ان بينة كونه طهر وعاقلا او
 من بينة كونه مجنونا او مخلو العقل **صلوات**
 ان فلانا قد مات وهذا قد كانت امراته **شهاد**
 آخرا انه طلقها قبل الموت قال الشيخ ابو بكر محمد بن
 الفضل شهود الزوجة او من فصل الدعوى **خلع**
 الشهادة من عاوى فانه فان ادعت امرأة الخلع

علم رجل فقال الرجل لا نكاح بيني وبينك فلما رأت
المرأة البينة على النكاح أقام هو البينة على أنها
اختلفت منه فقبل ببينة وإن قال الرجل في النكاح
لم يكن بيننا نكاح قط أو قال تزوجت بها قط فلما
أقامت المرأة البينة على النكاح أقام هو البينة
على أنه اختلفت منه قال رضي الله عنه كان ينبغي
أن لا تجمع بينة من باطل وبطل وعوى في
قبل له قضاء من دعوى في حقه وفيه أيضا
أمرأة أودعت على ولدهم من النكاح كأنه امرأة أبيه
مات وهي في نكاحه وطلبت المهر فحضر الأئمة
فأقامت البينة ثم إن الأبى أقام البينة إن أبى
كان طلوعها ثلثا فأنقضت عدتها قبل موته قبل
بينة الأبى في الصحيح وإن كان الأبى قال حي
أدعت لم يكن تزوجها أو لم يكن زوجة له قط فلا
تقبل ببينة وفيه أيضا امرأة أودعت على زوج
بعدها عتقت أنها تزوجت بالحلل وحلل له نكاحها
لا يسمع منه هذا الدفع ولو قال للمرأة إن كنت
شكرت بغير ذلك فاحرك بيدي فأقامت ببينة على
وجوب النكاح وأقام الزوج ببينة أنه كان يزوجها
فبينة المرأة أولى من باب البنتين المتضادتين
من البينة برهن على نكاحها فبرهن أنه طاهر

يندفع

يندفع لولم يوقتا أو وقتا واحدا فقط ولو
وقتا وتاريخ الخلع أسبق لا يندفع فيرد بينهما
جامع الفصولين وفيه أيضا برهن أنه تزوجها
في غرة شهر كذا وبرهن أنه أقر بعد هذا
التاريخ بثلاثة أشهر أنها حرام عليه وليست
بأمرأة فهذا دفع صحيح حتى يخلف أنه لم يرد
الطلاق فلو نكل يندفع **كتاب النفقة**
إذا ادعى الزوج الاعسار كان القول قوله
وعليه نفقة المعسرين إلا إذا أقامت المرأة
بينة على أنه موثر فانه يقضي عليه النفقة
وإن أقام البينة فبينة المرأة أولى فاني فان
ولو اختلف الزوجان بعد فرض النفقة في مقدار
المقرون في الزمان بعد فرض القضي كقول
قول الزوج وإن أقام البينة فبينة المرأة
أولى لأنها تثبت الزمان خزانه وإذا عتقت
إلى المرأة بنوب فقال الزوج هو هو أو قال هو
من الكسوخ وقالت المرأة هي صلة كقول
قول الزوج وكذا الواعظاها وهرم فقال هي
نفقة وقالت المرأة هي هدية كقول

في الفصل العاشر من الفصول

قول الزوج الا ان يقيم امرأه البينة على ان يبعث اليها
 هدية وان اقام جميعا البينة قال البينة بينة
 الزوج وكذا لو اقام كل واحد منهما البينة على
 اقرار الآخر كان البينة بينة المثلث الا اذا
 انفق مال ولحق الغائب على نفسه فحضر الابن
 وادعى ان الابن كان موسر وقت الانفراق
 وانكر الاب بغير حاله وقت الخصومة فان كان
 الاب معسرا وقت الخصومة كان القول قوله والا فلا
 وان اقام البينة على دعواها كانت البينة
 الابن لانه يثبت امر عارضها فانه يرضى بطلان
 ادعى على غيره انه ابن وطلب ان يفرض له المهر
 النفقة عليه فانكر ذلك الرجل فاقام الزمن
 البينة على ما ادعى واقام المدعي عليه البينة
 على رجل آخر انه ابن الزمن وذلك الرجل ينيك
 قال بينة بينة الزمن ويثبت نسب من ادعى
 اقام عليه البينة انه ابن ويفرض له عليه
 النفقة وبطل بينة الآخر من باب ما يبطل
 الدعوى قبل القضاء من فني فان **كتاب الوارثة**
 لو ادعى الورثة على غلام انه ثمنه ملكا لينا

في قوله البينة على ان يبعث اليها هدية
 والمراد بالهدية ما يثبت به النسب
 في قوله وكذا لو اقام كل واحد منهما
 البينة على اقرار الآخر كان البينة
 بينة المثلث الا اذا انفق مال ولحق
 الغائب على نفسه فحضر الابن وادعى
 ان الابن كان موسر وقت الانفراق
 وانكر الاب بغير حاله وقت الخصومة
 فان كان الاب معسرا وقت الخصومة
 كان القول قوله والا فلا وان اقام
 البينة على دعواها كانت البينة الابن
 لانه يثبت امر عارضها فانه يرضى
 بطلان ادعى على غيره انه ابن وطلب
 ان يفرض له المهر النفقة عليه فانكر
 ذلك الرجل فاقام الزمن البينة على
 رجل آخر انه ابن الزمن وذلك الرجل
 ينيك قال بينة بينة الزمن ويثبت
 نسب من ادعى اقام عليه البينة انه
 ابن ويفرض له عليه النفقة وبطل
 بينة الآخر من باب ما يبطل الدعوى
 قبل القضاء من فني فان كتاب الوارثة

الى يوم الموت ونحو الوارثون فاقام العبد بينة اني
 كنت ملك فلان آخر واعتقني تقبل بينة العبد
 فينصب خصما عن الغائب في البات الملك لان ملكه
 شرط عتقه فينصب خصما عنه في اثبات الملك و
 الائتاق فمذا ادعى اني كنت عبد فلان و
 اعتقني وقضى القاضي به فمذا اقام آخر البينة انك
 عبد لا تقبل لان ذلك القضاء قضاء على الناس
 كافة وصار كان الناس حضروا وادعوا العتق
 واقام البينة عليهم فانه لا تقبل كذا هو
 محتمل الاحكام لو ادعى قنا في بياض فقال ذوق
 هو ملك وحرية واقام البينة فبينة ذي
 اليد او كذا لا تقبل جامع الفتاوى وادعى
 عبد البينة على الذي في يديه البينة انه لفلان
 عتقه وهو يملكه واقام الذي في يديه
 البينة انه لفلان الغائب وادعى عتقه فانه
 يقضى بالعتق فان شهد فلان الغائب اقام
 البينة انه عبد لا تقبل بينة والعتق
 ولو اقامت الجارية البينة على رجل انها له
 اعتقها واقام آخر البينة انها له اعتقها

الذي في يديه كان العتق اولى عبد في رجل
 اقام البينة انه عبد اعنقه وهو عتقه واقام
 رجل من البينة انه عبد ولحق في ملكه قال
 الولد اولى رجل استق امته فخاصمت مولا
 ولها ولد فقالت للمولى اعتقتني قبل الالة
 والولد حر وقال المولى لا بل ولدت قبل العتق
 والولد منقوض ذكر الناطق ان كان الولد في يد
 كان القول قولها وقال ابو يوسف ان كان
 الولد في ايديهما فكذلك يكون القول قولها لانها
 تدعى المولى في اقرارها وقت وفية حرية الولد
 لو اقام البينة فبينتهما اولى لان بينة المولى
 قامت على نفي العتق وبينتهما قامت على
 اثبات الحرية وكذا ذكر هذا في الكتابة واما
 التدبير القول يكون للمولى لانها تصادق على
 سرق الولد وذكر في المنتقى عن محمد قال ان كان
 الولد يفتقر عن نفسه يجمع اليه ويكون القول
 قول الولد وان كان لا يفتقر كان القول لمن هو
 في يده منهما وان اقام البينة فبينتهما اولى
 وكذا لو كان مكان الاعتاق كتابة حر

في الولد

في الولد رجل مات وترك مالا وبنتا فاقام رجل
 البينة انه يعني المتوفى كان عبد فاعنقه وان
 ولا حق له واقامت البنت البينة انه كان
 حرا لاصل ذكر في الالة الاصل ان البينة بينة
 البنت من عاوي فاني فان امه اقامت بينة
 ان مولاها قد جرها في مرض موته وهو عاقل و
 اقامت البينة بينة انه كان فحل العقل بينة
 الالة اولى ورر غرامة في يد رجل اقامت
 البينة انه جرها وهو عتقها او اقام اخر
 البينة انها ولدت منه وهو كان عتقها واقام
 آخر على مثل ذلك في الذي في يديه من عاوي
 فاني فان اذا اختلف المولى مع المكات في
 قدر بدل الكتابة فالقول قول المكات مع بينة
 عندا في حنيفة وقال لا يتخالفان وبعد التحالف
 تغني الكتابة وان اقام البينة فبينتهما
 اولى لانها تثبت الزيان اذا ادعى شخصان
 ولا ميت وبرهن كل منهما انه اعنقه يعق
 بالولاء والميراث لهما لجواز الشرا لهما فيه كما في
 المالك ورر غرامة اذا اختلف المولى مع المكات

في صحة الكتابة وفسادها فالقول الذي يدعي
الصحة والبيينة بينة من يدعي الفسادة
من يبيع ثمة الفتوى ولو قال المولى كائنه
على نفسك دون ما ذكر وقال المحاكم ليس لها
او اختلفا في قدر من الترخيم فالقول
للمور والبيينة للعبد وجيز **كتاب الوقف**
دار في يد بره من آخرتها وقف عليه وبر
قيمة الوقف انها للمور فان ارخا فلتا بون
ولا فبينهما نصفان وقف بين اخوين
ما احدهما وبقي في يد المور واولاد الميت
المور بره من على واحد من اولاد الآخران الوقف
بطن بعد بطن والبلقي غيب والواقف اعدوا الوقف
واحد تقبل وينصب خصما عن الباقيين ولو بره
اولاد الاخران الوقف مطلق عليهم وعليها
قبينة مدعي الوقف بطن بعد بطن اولى در عزة
القضاء بالوقفية قبل يكون قضاء على الناس
كافة حتى لو بره من الفتوى على وقفية
وحكم القاضي على وقفية ما على ذي اليد المور
اخرانه ملكه لا يسمع دعواه جامع القاضي

وفي مشتمل الاحكام متولذ ويدر لو بره
على الوقف فبره من الخارج على الملك
بالملك الخارج فلو بره من الملك بعد على
الوقف لا يسمع لان المتولي صار مقضا
عليه مع من يدعي تلقي الوقف من جهة
وعقداني يوسف تقبل بينة ذي اليد
على الوقف ولا تقبل بينة الخارج على
الملك ويقول لها غيب وفيه ايضا ادعي ملكا
في دار بيد متولي يقول وقفه بره على
كذا وحكم به للمدعي فلو ادعي متول آخر غلب
هذا المدعي انه وقف على حكي كذا على
جهة بكر تقبل اذ المقضي عليه هو المتولي
لا مطلق الواقف وفيه ايضا ادعي غلب
رجل ان هذه الدار التي في يد وقف مطلق
وذو اليد ادعي ان باعني اشتراها على
الواقف واقاما البيينة قبينة الوقف
اولي خرا اذ اثبت ذو اليد بارخا على
على الوقف قبينة اولى والا فبينه الوقف
اولي وفيه ايضا متول الوقف ادعي

على وادى وادى الذى فى يد المحدث وادى وقف
على كذا وقفاً صحيحاً واقام بيعة على فساد
الوقف فان كان الفساد بشرط في الوقف
مفسد فبيعة الفساد اولى لانه اكثر اضراراً
وان كان لمعنى في المحل او غيره فبيعة الصحة
اولى ادعى على رجل ان هذه الدار الخفية
وقف عليه مطلقاً وذو اليد ادعى ان باي
اشترىها من الواقف وادعى واقام البيعة
فبيعة الواقف اولى وقيل ان اثبت ذو اليد
تاريخاً سابقاً فبيعته اولى ولا فبيعة الواقف
اولى من باب البيعتين المتضادتين من القنية
كتاب البيع اذا اختلف المتبايعان احدهما
يدعى الصحة شرطاً فاسداً او اجلاً فاسداً
كان القول يدعى الصحة والبيعة بيعة
الفساد باقفاً والروايات وان كان يدعى
الفساد يدعى الفساد لمعنى في صلب العقد
بان ادعى انه اشترى بالف درهم ورطل من
خمر والاخر يدعى البيع بالف درهم فيه رطل
يتبادر عن ابي حنيفة في ظاهر الرواية القول

لغة
بجانب البيعة

قول

قول من يدعى الصحة ايضا والبيعة بينة
كما في الوجه الاول وفي رواية القول من يدعى
الفساد فان ادعى احدهما البيع عند ظهور
والاخر عن كره واختلفوا فيه في الصحة
القول قول من يدعى التطوع والبيعة بيعة
يدى الكره وقال بعضهم بيعة التطوع اولى
المستحق ان اقام البيعة الى المالك المطلق
واخذ الحار ورجع بعض البيعة على البعض
بالبيعة والقضاء ثم ان المرجوع عليه اراد
ان يرجع على البايع فقال اخذ هذه الحار
على ملك باي وليس لك حق الرجوع عليه
اقام البيعة على ذلك فقبل ان كان حظه
المستحق وان لم يكن بايع المرجوع عليه
لانه يتنصص خصماً على بايعه وان اقام المستحق
بعد ذلك بيعة على النتائج عند لا تقبل لان
البيعتين على النتائج اذا وجدنا تقبل بيعة
ذى اليد فمهما ظهر ان ذا اليد كان بايع
فكان بيعة اولى رتب الدين اذا اقام البيعة
على ان الورثة بايعوا عبداً من التركة والتركة

مستغرة بالدين وقالت الورثة ان اباها باع
هذا العبد حال حيوته واخذ الثمن فقاموا
البينة فبينه رجل الدين اولى لانه ثبت ايضا
عليهم وهم ينفون والبيئات الاثبات ولو
ادعى الخارج انه اشترى الدابة من فلان
ثبت في كده واقام صاحب اليد البينة انه اشترى
من رجل اخر وانه ولد في ملكه يقضوا احب اليد
اذا ادعى المشتري ببيع اباها والبائع بيع الوفا
فالقول للبائع وان اقام البينة فالبيِّن بینه
مدعى الوفاء اذا اقام البائع البينة على البيع
والمشتري على الاقالة فبينة الاقالة اولى بالطلا
بينة البع بغير امدى الاقالة في كل الاحكام
عبد في يد رجل اقام البينة على رجلين انه باع
منهما بالثمن وادعى اقام احد الرجلين البينة
انه اشتراه منه بالثمن وذكر في المتن انه يقضي
ببينة الذي العبد في يديه من فصل دعوى المفقود
من دعوى غصب فان وفيه ايضا عبد في يد رجل
اقام رجلين كل واحد منهما البينة انه باع من
الذي في يديه بغير فاسد فانها ياخذان

العبد

العبد وقبضة بينهما يعني اذا شهدوا على امر
فان مات العبد في يد المشتري فعليه قيمتان
وان كانت البينتان شهدا على موافقة البيع
والقبض فان كان العبد قائما اخذاه نصفين
ولا شيء لهما غير ذلك وان كان العبد مريضا
اخذ قيمته نصفين ولا شيء لهما غير ذلك
قاله في الله عنه ويتبع ان يكون في الغصب
وفيها ايضا عبد في يد رجل اقام هو البينة
على رجلين انه باعتهما بالثمن وادعى اقام
احد الرجلين البينة انه اشتراه من الذي
في يديه بالثمن وادعى البينة بينة الذي
العبد في يديه اذا اقام بينة انه باع من
في مكان كذا اقام المشتري عليه ثمانية
انه لم يكن ذلك اليوم في ذلك المكان الذي
ذكره الا لان وكان في مكان كذا لا تقبل هذه
الشهادة لانها اقامت على النفي لان قولها
ما كان في موضع كذا ان كان اثباتا فهو في
معنى لان المقصود نفي اقامت عليه البينة
الاولى حشوها في التهمة ولو اقام بينة

على دار في يد رجل انزاله اشتراها من ذي اليد
وقبضها ونقد الفين واقام ذواليد بيئته ان
فلانا او دعيتها اياه فلا خصومة بينهما من دعاه
جامع الفتاوى وصحى باع كرم الصغير اخ
الصغير وادى غبنا واقام بيئته على الذي
ادعا واقام المشتري بيئته ان قيمة الكرم
في ذلك الوقت مثل الثمن فبيئته لغبن
اولى باع خبيعة ولد فاقام المشتري بيئته
انه باعها في صغره بمثل الثمن والا بن اقام بيئته
انه باعها في حال البلوغ فبيئته المشتري اولى
وقيل بيئته الابن اولى ولو اقام البائع بيئته
اتى بعثها في صغره واقام المشتري بيئته انك
بعثها بعد البلوغ فبيئته المشتري اولى لانه
ثبت العارض باع ملك الغير وسلم ثم ادعى
المالك الرذحين يسمع وادعى المشتري
الاجازة واقام البيئته فبيئته المشتري
اولى لانها ملزمة اقام احد الخارجين
البيئته انه اشتراه من فلان وقبضه
الآن بيئته انه له فهو بينهما نصفان

من شها

من شهادات جامع الفتاوى دار في يد رجل
فاذى عمرو انها ملكه باعها زيد من بكر عانة
دينار وادى بكر انها ملكه باعها من عمرو بالف
درهم طاقا البيئته قال ابو يوسف يقضى
بانه بينهما ملكا بغير بيع ولا شيء من الثمن
وعند محمد يقضى بالملك والبيع لكل واحد
في النصف بنصف الثمن حقايق عبد في يد
رجل ادعى اثنان كل منهما انه اشتراه منه
واقام بيئته بلا توقيت فكل منهما بالخيار
ان شاء اخذ نصف العبد بنصف الثمن
الذي تشهد به بيئته ورجع بنصف ثمنه
ان كان دفعه وان شاء ترك وان اترخا
فهو لا سبقهما تاريخا وان لم يذكر تاريخا
او اترخ احد هما كونه العبد في يد احد
فبيئته ذي اليد اولى وان لم يكن في
احدهما بان كان في يد ثالث واطرح احد
فبيئته الموترخ اولى من باب دعوى الرطلين
من الدرر والغرر ادعى انه اشتراه من ابيه
منذ عشر سنين والاب ميت للحال فاقام

ذوالبد بيئته انه مات منذ عشرين سنة
تسمع وقال عمر الحافظ لا تسمع قال صاحب
القنية والصواب جواب الحافظ فينبغي
ان يحفظ فانه كان يحفظ ان تيمان الموت
لا يدخل تحت القضاء لو ادعى عليه ارضا
واقام البيئته فقال المدعي عليه اني اشتريتها
منك فقال المدعي نعم ولكني كنت دينا وقال
المدعي عليه بل كنت بالغيا واقام البيئته
فبيئته مدعي الصبا اولى باع ارضا فادعى
اخوه على المشتري ان البايع معنوه واتا حجة
فيها وقال المشتري بل عاقل واقام البيئته
فبيئته العتد اولى من دعاوى جامع
الفتاوى اذا اختلف المتبايعان في قدر
الثمن بان ادعى المشتري ثمننا وادعى البايع
اكثر منه او وصف بان ادعى البايع انه بطل
بدراهم راجحة وادعى المشتري انه بدراهم
كاسدة او جنسه بان ادعى البايع انه
بالدنانير وادعى المشتري انه بالدرهم
او اذ تلتفا في قدر المبيع بان اعترف البايع

بقدر

11 12
بقدر من المبيع وادعى المشتري اكثر منه
حكم لمن يرضى وان يرضى حكم لمن يشي
الزيادة لان البيئتين للاثبات وان اختلفا
في الثمن والمبيع جميعا بان قال البايع بعث
العبد الواحد بالفين وقال المشتري لا
بل بعث العبد بن بالف حجة البايع
في الثمن وحجة المشتري في المبيع اولى
يعني يحكم للبايع بالفين والمشتري بعبد
في اقول باب التكاليف من دعاوى الدرر والغرر
اقام البايع البيئته انه باعه نصف دار
معتنبا بالف درهم واقام المشتري بيئته
بالف درهم ونصف النصف الباقي مشا
بخمسائة من دعاوى الوجيز رجل في
يديه عبد ودار اقام رجلان كل واحد
شهما البيئته انه اشترى منه الدار بالعبد
الذي في يديه وصاحب اليد ينكر
دعواهما يقضى بالدار بينهما وبالعبد
بينهما وان كان الدار في يد واحد منهما
قضى القاضي له بالدار وبالعبد للاخر

وكذا لو لم يكن الدار في يده ولكن شهود
شهدوا له بقبض الدار قضى القاضي له بالدار
وان اترخا او احدهما اسبق فالدار له
والعبد للآخر على كل حال سواء كانت الدار
في يديهما او في يد البايع او في يد احدهما
او شهد الشهود للآخر بقبض الدار ولو اترخ
احدهما واطلق الآخر فان كان الدار
في يد البايع فالدار للذي اترخ والعبد للآخر
وان اترخ احدهما وللآخر يد بقبض الدار
لذي اليد وكذا لو كان بغير المورخ قبض
شهود به فهو اولى وان كان لا احدهما
قبض معاين وللآخر قبض مشهود به
فالقبض المعاين اولى وان كانت الدار
في ايديهما فترخ احدهما واطلق الآخر
يقضى بينهما بالدار وبالعبد بينهما رجل
في يديه دار ادعى رجل انها له اشتراها
من ذي اليد منذ سنة وقال صاحب اليد
هي لفلان الغائب بترها منه منذ شهر
وسلها اليه ثم اورد عنها ان صدقة المذني

فيما

فيما ادعى من البيع والايدي او علم القاضي
ذلك فلا خصومة بينهما وان كذب في البيع
والايدي ولم يعلم القاضي بذلك فهو خصم
للمدعي وان اقام البينة على ادعى من البيع
والايدي لا تقبل بيئته فان قضى القاضي
للمدعي ثم حضر الغائب فاقام البينة على
ما ادعى بحاجب اليد لا تقبل بيئته الا
ان يقيم البينة على الشراء اكثر من سنة
وان حضر الغائب بعد اقام المدعي البينة
ولم يقض القاضي للمدعي فاقام الذي حضر
البينة على ما قال صاحب اليد تقبل بيئته
دار في يد رجل اقام رجل البينة ان
صاحب اليد باع منه نصفاً شافعاً منها
بالف درهم واقام رجب الدار البينة انه باع
منه نصفاً معلوماً من الدار بالف درهم فلك
القاضي يقضى بيئته البايع ببيع النصف
المعلوم بالف درهم ويقضى ايضا ببيع النصف
من النصف الباقي بخمسة درهم وان اقام
البايع البينة انه باع منه عشرة اغير

مقسوم بالثمن درهم و اقام المشتري البيعة
انه اشترى منها نصفاً مقسوماً بمائة درهم
فان القاضى يقضى له بعشرة النصف الذى
لم يدع بشراء بخمسة درهمين البيعة
عليه واما النصف المقسوم يقضى للمشتري
بثلاثة اعشار هذا النصف بتسعين
درهما والعشر الباقي بين هذا نصف
بخمسة درهمين البيعة البايع لانه بيعة
البايع فيه قامت على فضل الثمن عبد
في يد رجل اقام رجل البيعة انه باعه
من الذى في يده بالثمن درهم و رطل خر
وهو يملكه و اقام رجل آخر البيعة انه باعه
من الذى في يده بالثمن درهم و خنزير
وهو يملكه والذى في يده ينكر دعواه
قال ابو يوسف يرث العبد على المدعين
نصفين ويضمن الذى في يده لكل واحد
منهما نصف قيمته عبد في يد رجل اتعاه
رجلان اقام كل واحد منهما البيعة انه
باعه من الذى في يده بمائة على ان المشتري

بالخيار

18
بالخيار فيه وقتاً معلوماً والذى في يده
ينكر دعواه ويدعيه لنفسه فان الذى
في يده العبد يكون بالخيار يدفعه
الى ايهما شاء وعليه ثمنه للآخر ولو
كان كل واحد من المدعين يدعى الخيار
لنفسه فان نقضا البيع فان الذى في
يده العبد يدفع العبد اليهما نصفين
ولا يزعم لهما شيئاً ولو كان اقام البيعة
على قرانه بذلك ثم اختار نقض البيع
رث العبد اليهما ويضمن لهما قيمة العبد
نصفين ولو انهما لم يقما البيعة على الاقر
وانهما اقاما البيعة على البيع واختارا
ايضاً البيع قبل قضاء القاضى هما كان
عليه الثمن لكل واحد منهما اذا قضى
بالبيع والمشتري الخيار لتفرق الصفقة
فان قضى القاضى بيئتهما بالوعد بينهما
نصفين في وقت خيارهما ثم اختارا
نقض البيع فالجواب فيه كالجواب فيما
اذا اختار نقض البيع قبل قضاء القاضى

لها ولو اجاز احدهما البيع قبل ان يقضى
الفاضي لهما بالعبد نصيبين واخترنا الآخر
نقض البيع كان الذي في يده بالخيار ان شاء
قبل كل نصف بنصف الفس وان شاء ترك
رجل ادعى دارا في يد رجل واقام البينة
انه اشتراها من ذي اليد بالف وقال
ذو اليد لم ابيع ثم اقام ذو اليد البينة ان
المدعى قد رد عليه الدار ذكر في الشهادة
وقال اقبل ببينة ذي اليد وابطل البيع
لا يبطل ببينة المدعى على الرد سواء كان المدعى
قال في النكاح لا يبيع بيننا او قال لم يحن
ببيننا بيع لان من حنجه ان يقول
لم يكن بيننا بيع الا ان المدعى ادعى
هذا الدار ثم يداله فيها فذها فعلى
قول الشيخ الا اتم المعروف نحو هذه
انما تقبل ببينة المدعى عليه على الرد اذا اردت
التوفيق وان لم يذكر محمد رحمه ذلك رجل
ادعى عينا في يد رجل انه له اشترى من
ذو اليد بالف درهم ونقده للفن واقام

البينة

19
البينة على ذلك وصاحب اليد يقول هو
عنده وديعة لفلان ولم يظهر عدالة
شهود المدعى حتى حضر المقر له فانه يدفع
الى المقر له فاذا ظهرت عدالة شهود المدعى
يقضى له بتلك البينة ولا يكون ذلك قضاء
على المقر له حتى لو اقام المقر له البينة بعد
ذلك انه ملكه كان او دعه الذي في يده
تقبل ببينته وهذه المسئلة على وجوه
ثلاثة احدها هذه والثانية لو اقام
المدعى شاهدا واحدا فحضر المقر له ثم
اقام شاهدا آخر وهذه والمسئلة الاولى
سواء في جميع ما ذكرنا والثالثة لو لم يبق
المدعى شاهدا حتى حضر المقر له وصدقه
الذي في يده فانه يؤمر بالنسب الى
المقر له فان اقام المدعى شهودا قضى له
ويكون ذلك قضاء على المقر له حتى لو اقام
المقر له البينة انه كان او دعه الذي
في يده لا تقبل ببينته رجل ادعى دارا
في يد رجل اتها له واقام المدعى عليه البينة

ان المدعى باع هذه الدار من فلان
الغائب بكذا قبلت بيئته وبطلت
بيئته المدعى ولا يثبت الشراء في حق
الغائب الا ان يشهد الشاهد ان المدعى
باعها من فلان الغائب وقبضها الا ان
منه دار في يد رجل جاء اخوه وادعى ان
الدار كانت لابيهما فلان مات تركها
ميراثا لهما وطلب الشركة فقال ذوالبد
لم يكن لابي فلما اقام المدعى البيئته على ما
قال اقام ذوالبد البيئته انه كان اشتراها
من ابيه في صحته قبلت بيئته وبطلت
بيئته المدعى ولو كان المدعى عليه حين ادعى
الاخ اجاب وقال لم يكن لابي فيها حق قط
فلما اقام المدعى البيئته على ما ادعى اقام
البيئته انه اشترها منه في صحته لا قبل
دار في يد رجل ادعى رجل انه اشترها منه
بالق فقال ذوالبد لم ابع فلما اقام المدعى
البيئته اقام ذوالبد البيئته على ان المدعى
رد عليه الدار تقبل بيئته وينقض البيع

بينهما

بينهما وكذا لو كان قال لم يجز بيننا
بيع فلما اقام المدعى البيئته على الشراء
اقام هو البيئته ان المدعى رد عليه
الدار تقبل بيئته ولو ادعى رجل على
رجل انه باع مني هذه الجارية بالق
درهم وقال ذوالبد لم ابعا منه قط
فلما اقام المدعى البيئته على الشراء قضى
له بالجارية وجد بها عيبا واراد ان
يردها على المقضي عليه قال المقضي عليه
انه برئ من كل عيب لها لا تقبل بيئته
وعن ابي يوسف انهما تقبل دار في يد رجل
ادعاهما اخوان وهما بالغان احدهما
اكبر من الاخر ادعيا انها كانت لابيهما
مات وتركها ميراثا لهما واقاما البيئته
فقال المدعى عليه في دفع دعواهما ان
اشترى بيت هذه الدار من الاكبر ومن
فلان وصى لهذا الا صغر حين كان صغيرا
بكذا فانكروا ونكر الوصي ايضا الوصاية
فاقام المدعى عليه البيئته على اقرار الوصي

انه باع بحكم الوصاية قالوا لا نقبل هذه
البينة الا ان يشهد الشهود انه كان
وصيّا من جهة ابيه او من جهة امه
او من جهة القاضي باع لحاجة الصبر
بمثل الثمن لا تاوان عاينا اقران انه
وصي لم يثبت الوصاية باقران اذ
دارا في يد رجل اترها له اشتراها من اب
ذي البد فقال ذو البد ما كان لابي فيها
حق فلما اقام المدعي البينة على ان اشتراها
من الميت وهو عيّلها اقام ذو البد البينة
انه كان اشتراها من ابيه قبلت
ببنته ولو قال ذو البد هذه الدار
ما كانت لابي قط او لم يكن له فيها حق
قط فلما اقام المدعي البينة على ما ادعى
اقام ذو البد البينة انه اشتراها من
ابيه في صحته لا تقبل ببنته وان
اقام البينة ان اباه اقر في صحته
اترها الى قبلت ببنته رجل اذى انه
باع هذه الدار من هذا الرجل بكذا فقال

المدعي

المدعي عليه ما اشتريتها منك فلما اقام المدعي
البينة على ما ادعاه اقام المدعي اليه البينة
انه اشتراها وكيل فلان يسمع دعواه رجل
اذى دارا اترها له وان مورث المدعي عليه
كان احدث يده عليها بغير حق فتم مات
وتركها في يد وارثه هذا و اقام البينة
على ما اذى فاقام المدعي عليه البينة
ان مورثه فلانا كان اشتراها من المدعي
بكذا ببيعنا با تاو تقابضنا مات مورثي
فورثتها منه فادعى المدعي لدفع دعوى
المدعي عليه ان مورث المدعي عليه كان
اقران البيع الذي جرى بينه وبين
المدعي هذا كان بيع الوفاء اذا روي
التمن يجب على ردها اليه و اقام
البينة على ذلك قال الشيخ الاستاد
ظهر الدين المرغيناني لا يسمع منه
هذا الدفع من دعاوى قاضي خان
ادعى شيئا في يد ثالث فاقام احد
ببينة على الشراء الصحيح منه والآخر

بينة على الشراء الفاسد بينة الصحة او
ادعى انه اشترى هذه الضيقة من فلان
منذ خمس سنين واقام بينة فقال ذو البدان
ذلك القلان الذي اشترتها منه اقل قبل
شرايكم انه لا صوت لي في هذه الضيقة واقام
بينة فهذا دفع ادعى عليه دارا انها ملكه و
اثبت بالبينة ثم اقام المدعى عليه بينة ان
المدعى بائعها من زوجة وباعها في موضع
باح ارضه من رجل كمر بائعها من كمر فاقام الكا
على الاول بينة انها كانت سرقها عندي
وقت شرائك فكان باطلا فاقام الاول
بينة ديتك كان مقصيا وقت الشراء
وقيل هو دفع فيسمع ادعى عليه حردوا
في يد ارضنا من جهة ابيه فاقام ذو البدان
انه اشترىها من وصية عسل اليمة واقام
المدعى بينة ان قيمته زارة على ما اثبت
ذو اليد فقيل البينة المنيعة للزيادة او
وقال كغيرهم الماتمة لقله القيمة ادعى
من عاوى القنية ادعى ملكا مطلقا وبرر

فبين

فبين ذو اليد انك شريته مني ثم اقلناه لانه
دفع اذ كل منهما ادعى ملكا مطلقا فبينت
او لي وقيل ينبغي ان تقبل بينة ذي اليد كوا
ان شريته من ابيك وبرزه ذو اليد انه
ملك ابيه المومة بينة المشتري او لي جامع القصور
عبد في يد رجل اقام البينة على رجلين انه باع
منهما بالي درهم واقام احد الرجلين البينة
انه اشتراه منه بالي درهم ذكر في المنتقى انه
يقضي بينة الذي العبد في يديه عبد
في يد رجل اقام البينة انه عبده اشتراه
من فلان وانه ولد في ملكه بايعه واقام
ذو اليد البينة انه عبده اشتراه من فلان
وانه ولد في ملكه بايعه فلان فانه يقضي
بالعبد الذي اليد دار في يد رجل ادعى رجل
انه له واقام البينة واقام الذي في يديه
البينة ان هذه الدار لفلان الغايب
اشترىها من المشتري المدعى وولني بها
تقبل بينته وتندفع عنه الخصومة دار
في يد رجل اقام رجلان كل واحد منهما

البينة انه اشترىها من ذي اليد بكذا ونقد
التمن وهو ينكر يقضي بالدار بينهما نصين
ان لم يورثا او اترخا تاريخهما سواء وان
اترخا واحدهما السبع فهو اولى وان اترخ
احدهما واطلق الآخر فهو اولى وان لم
يورثا والدار في يد احدهما فصاحب اليد
اولى وان اترخ احدهما ولا بد في فصل ^{البينة}
اولى وان اترخا الشراء كل واحد منهما
من رجل آخر انه اشترىها من فلان آخر
وهو يملكها واقام آخر البينة انه اشترىها
من فلان آخر وهو يملكها فان القاضي
يقضي بينهما وان وقتا فصاحب الوقت
الاول اولى في ظاهر الرواية وان اترخ
احدهما دون الآخر يقضي بينهما اتفاقا
وان كان لاحدهما قبض فالآخر اولى من دونهما
قاضي خان ولو استحق المبيع قبل القبض
فاقام البائع والمشتري البينة او البائع
اشترى من المشتري وقبضه تقبل بينة
فان لم نجد بينة فنقض القاضي البيع

بينهما ورتد الثمن على المشتري ثم وجد البائع
بينة لا ينقض نقضه ولو كان الاستحقاق
بعد قبض المبيع فنقض النقض من استحقاق
الوجيز ولو قال البائع بعثك هذه الجارة
بهذا العبد وقال المشتري لا بل باله واقام
البينة تقبل بينة البائع لانها اختلفا
في الثمن وانه حق البائع فيكون بينة ^{ظاهرة}
حقه على غيره اشترى عبدا فقبض احدهما
واما ان اختلفا في قيمتهما فالقول للمشتري
ولو مات احدهما بعد قبضها ورتد البائع
بعبثهما اختلفا في قيمة المالك فالقول للبائع
والبينة له ايضا اقام البائع البينة ان المبيع
هلك في يد المشتري واقام المشتري البينة
انه هلك في يد البائع فالقول للمشتري والبينة
للبائع وكذا لو اختلفا في استهلاكه اي يكون
القول للمشتري والبينة للبائع ولو كانت
الخمار لاحدهما واختلفا في الاجارة والنقض
في المدة فالقول لمن لم يخار وادعى الفسخ ^{الاقرار}
والبينة بينة الآخر وان اختلفا بعد دفع

فالقول مدعى الأمانة إنما كان والبينة
مدعى النقص ولو كان الخيار لهما واختلفا
في النقص والأمانة في المدعى فalcول مدعى
النقص والبينة للأمانة لأنه أحدهما ينفرد
بالنقص ولا ينفرد بالأمانة وإن كان
بعد مضي المدعى فalcول مدعى الأمانة والبينة
مدعى النقص من باب الاختلاف في البيع
اختلفا في قدر السلم فيه وحسن أو صفة أو
ذرعانه أو اختلفا في رأس المال كذا ذكرنا في
وإذا أراد أن أقام أحدهما البينة قضى له وإن
أقام البينة قضى له السلم ولو اختلفا في
رأس المال وأقام البينة قضى له السلم إلا أن
بينة تثبت الزيادة في رأس المال وإن اختلفا
في مضي الأصل في السلم فalcول للمطلوب لأنه
لم يرض وإن أقام البينة قبلت بينة
لأنها تثبت زيادة أحد من باب الاختلاف
في السلم أيضا **كتاب الشفعة** إذا اختلف
الشفيع والمشتري في قدر الثمن فalcول للمشتري
مع يمينه وللشفيع عندها وعند أبي يوسف

البي

البينة للمشتري ولو هدم المشتري البناء
فاختلف هو والشفيع في قيمة البناء
فalcول للمشتري مع يمينه والبينة له
أيضا على قياس قول أبي حنيفة هكذا
قاله محمد لأنها تثبت زيادة في ثمن العروة
وقال أبو يوسف على قياس قول أبي حنيفة
البينة للشفيع لأنها موجهة التسليم على المشتري
وبينة المشتري غير موجهة شيئا على الشفيع
ولو قال المشتري اشترى البناء ثم العروة
فلا شفعة لك في البناء وقال للشفيع لا
بل اشترى بها جميعا فalcول للشفيع مع يمينه
على العلم والبينة بينة المشتري عند أبي يوسف
وعند محمد بينة الشفيع أولى ولو قال المشتري
أحدثت فيها هذا البناء أو الشجر أو الزرع
وكذبه الشفيع فalcول للمشتري وإن أقام
البينة فبينة الشفيع أولى دار في يد رجل
أقام البينة أن فلانا أو دسرها آياه وأقام
شفيعها البينة أنه اشتراها من آخر بالق
قضيه بالشفعة لأن ذا اليد انتصب خصما

المدعى بدعوى الفعل عليه فلا يندفع للخصومة
 عنه بأحالة الفعل إلى غير وجيز **كتاب**
الاجارة اذا ادعى المستأجر انة استأجرها
 بعشرة دراهم ليركبها إلى موضع كذا فقال
 المور استأجرتها بعشرة إلى نصفه واقاما
 البيينة فبيينة المستأجر اولى درر البحار
 اذا اهلك شاة فقال رب الغنم رطت
 لك ان ترى في غير الموضع الذي اهلك
 فيه وقال الراعي لا بل شرطت على الراعي
 في ذلك الموضع فالقول للرب الغنم مع
 يمينه وان اقاما البيينة فبيينة الراعي
 اولى تنمة الفتاوى دار في يد رجل
 ادعاه رجلان كل واحد منهما اقام
 البيينة انهما داره اجرها الذي في يديه
 بشهر بعشرة دراهم وانه سكنها والذي
 في يديه ينكر دعواها ويقول الدار لي
 فانها ياخذان الدار بينهما وياخذان منه
 عشرة دراهم يكون بينهما استحسانا وفي
 القياس ياخذ كل واحد منهما عشرة دراهم

من دعوى الملك بسبب من دعاوى قاضي
 ادعى على رجل انه اكرهني بالتخوف
 يجس الوالي والضرب على ان يستأجر
 منه حانوتا واقام بيينة واقام المور
 بيينة بانه كاطايعا فبيينة الطواعية
 اولى من اكره مستعمل الاحكام سقط احد
 مصرعي باب المستأجر فادعاه المور
 والمستأجر فالقول للرب الدار وان اقاما
 البيينة فبيينة المستأجر اولى وجيز
 رجل استأجر دارا او دابة او عبدا ولم
 يتصرف المستأجر بعد حتى اختلفا فارأي
 المستأجر ان الاجرة خمسة دراهم
 وقال الآخر عشرة دراهم فانهما يتحلفان
 فأيتهما نكل لزمه دعوى صاحبه ويبدأ
 بيمين المستأجر فان حلفا فسبح القاض
 العقد بينهما وأيتهما اقام البيينة قبلت
 بيئته وان اقاما البيينة يقضى بيئته
 الآخر لانه ثبت حق نفسه اذا قال
 المستأجر اجرني شهرين بعشرة دراهم

البيينة التي ادعى
 المستأجر ان المستأجر
 ما آجر منه وانما كسبه
 البيينة ان المستأجر
 يد الآجر بيئته لا على
 من دعوى المصلحة

وقال الاجر لابل شهر واحد بعشرة
دراهم فايها اقام البينة قبلت بينة
وان اقاما جميعا قبلت بينة المناجر
وان اختلفا في الاجر والمدة جميعا
او في الاجر والمدة جميعا فقال ان جر
اجر نكر الى البصر بعشرة دراهم وقال
المناجر لا بل الى الكوفة بجدة دراهم
فانما يتخا فان فاذا اختلفا يعتد العقد
بينهما فايها اقاما البينة قبلت بينة
وان اقاما يعتد بالبينتين جميعا فيقتض
بزيادة الاجر ببينة الاجر ويقتضي زيادة
المدة ببينة المناجر وايها بدء
بالدعوى يخلف صاحبه ولا هذا اذ
اتفقا ان الاجر كله دراهم او ذات ان فان
اختلفا في الخند فقال الاجر اجر نكر
الداه الى القصر بدينار وقال المناجر لا بل
الكوفة بعشرة دراهم فايها اقاما البينة
قبلت وان اقاما البينة يعتد الى الكوفة
بدينار ومحدر دراهم اذا كان القصر على النصف

من بغداد

من بغداد الى الكوفة يعقضي الى القصر بدينار
ببينة الاجر ومن القصر الى الكوفة بجدة
دراهم ببينة المناجر ولو دفع الى صباغ
ثوبا يصبغه اجر بالمعصر ففعلا اختلفا
في الاجر فقال الصباغ علمته بدرهم وقال
رجل الثوب بدينارين فايها اقام البينة
قبلت وان اقاما يؤخذ ببينة الصباغ
رجل ركب سفينة رجل من تريد الى البحر
بجدة دراهم وقال الراكب استاجر نبي الا
عقظ السكان الى عامد بعشرة دراهم
يخلف كل واحد منهما فان اختلفا لا اجر لا احد
على صاحبه وان اقاما البينة كانت ببينة
الراكب وهو الملاح او الى يعقضي له بالاجر
على صاحب الرفقة ولا اجر على صاحب
رجل قال لا آخر ان ركبته بفلا من تريد الى
بلح بعشرة دراهم وقال المدعي علمته لا بل
استاجر نبي لا بلغه الى فلان ببلح بجدة
دراهم فانه يخلف كل منهما فان اختلفا لا احد
شي وان اقاما البينة كانت البينة

بينه صاحب البغل من رضى فان **كتاب الرتبة**
 ولو زنت امرأة او سرقت وقصدت زوجها
 على اطلاق عضو منها او بطلوها على مالها
 فوهبت له مالها فطلوها وقع بيع بلائى
 لانه بمعنى الاكراه ولو انكر الزوج بذكر
 فالقول قوله وان اقام البينة **فبينه المرأة**
 اولى من جامع الفتاوى واذا دعى عنه
 وقبضه من ذى اليد وادعى آخر ان ذاك اليد
 رهنها اياه وقبض وبرهنها فبينه مدعى
 الرهن اولى هذا اذا لم يكن الهبة مشروط
 بعوض وان كانت مشروطه فبينه مدعى الهبة
 اولى من دعاوى شئ **المجمع** ولو ادعى هاتان
 اقام احداهما البينة على الهبة والقبض من
 رجل واخر اقام البينة على الصدقة والعقد
 من ذكر الرهن فاما سواء ان كان شيا حقا
 القمي عندنا حنيفة لا يعقبنى بشئ قبل
 بانه يعقبنى لهما عند الكل وقال بعض لا يعقبنى
 عند الكل في اول فصل في دعوى المالك ببيع
 فامانة رجلات وترك مالا فادعى بعض الورثة

عينا

عينا من اعيان التركة ات المورث وجبها
 منه في صحته وقبضه وبقية الورثة قالوا
 كان ذلك في المرض كان القول لمن يدعى
 الهبة في المرض وان اقاموا البينة فبينه
 مدعى الهبة في الصحة اولى في اخر
 فصل فيما يتعلق بالنكاح من المهر والولد
 من دعاوى قاضي خان **كتاب المستعبر**
 رجل في يديه وديعة الرجل فجاء رجل
 واذا انه وكيل المودع في قبض الوديعة
 وكله في ذلك منذ سنة واقام البينة
 فاقام الذي في يديه الوديعة بينه
 ان الموكل اخرج من هذه الوكالة قبلت
 بينته وكذا اقام البينة ان شهود
 الوكيل عبيد قبل ذلك منه ادى دارا في
 يد رجل انها له فقال المدعى عليه نصفرها
 ونصفرها وديعة عندي لفلان ولم يقم
 البينة على الوديعة فاقام المدعى البينة
 على دعواه ثم اقام المدعى عليه البينة ان
 نصفرها وديعة لفلان عنده بطل دعوى

كتاب الرتبة
 كتاب الرتبة
 كتاب الرتبة

المدعى في النصف وهل يبطل في الكل قال
بعضهم يبطل قال رضي وفيه نظر اثار
في الجامع الى انه لا يبطل في الكل رجل ادعى
دارا في يد رجل انزاله راقام المدعى عليه
البينة انزالها وديعة عنده لفلان اندفعت
عنه دعوى المدعى فان حضر فلان فسلم
المدعى المدعى عليه الدار اليه فاعاد المدعى
القول دعواه على المقر له فاجاب انزالها وديعة
عنده لفلان آخر تقبل بينة وتندفع دعوى
المدعى من باب ما يبطل دعوى المدعى قبل
القضاء من دعاوى قاضي جان ولو قال
ذواليد انه في يدي ولم يزدر فيه المدعى
على انه له ثم برهن ذواليد على الابداع للثبوت
ولو قال اولا هو في يدي الا انه وديعة
يسمع جلا الفصلين اذا اقام رب الويعة
البينة على الابداع بعد ايجاد المودع وقيام
المودع بينة على الضياع فلهذا المسئلة
على وجهين الاول ان يحجد المودع بان
يقول للمودع لم تودعني وفي هذا الوجه

٤٨
المودع ضامن وببينة على الضياع مردونة
سواء شهد الشهود على الضياع قبل الجحود
او بعد والوجه الثاني ان لا يحجد الابداع
وانما يحجد الوديعة بان قال ليس لي
عندي وديعة ثم اقام البينة على الضياع
قبل الجحود فلا ضمان مشتمل الاحكام لو قال
المودع رددت الوديعة اليك او ضاعت
عندي وانكر المودع وقال لا بل تلفتها
فالقول للمودع مع يمينه والبينة
ببينة ايضا لان بينة المالك قامت
على نفى الرد والبينة على النفي لا تقبل
وجيز ادعى احد الخارجين على ذي يدانك
غصبت هذا مني والآخر ادعى اني اودعت
هذا الشيء عندك وبرهنا بنصف بينهما
لاستوائهما فان المودع ان يحجد الوديعة
صار غاصبا من صدر الشريعة من باب
دعوى الرجلين ولو اقام احدهما البينة
على الابداع فيما في يد ثالث وقيام الآخر
البينة على المالك المطلق يقضى المدعى الابداع

من باب ترجيح البينات من دعوى الوحيين
رجل ادعى واما في يد رجل انما له اثراها
من ذي اليد كذلك ونقد النسخ وبصرها
واقام ذو اليد البينة انما لفلان الفارب
او و غيرها تقبل بنية المدعي عليه و تدفع
عنه الحق من فصل دعوى المالك بسبب
من دعوى قاضي فان **كتاب الغصب**
اقام الغاصب البينة على رجح المقتضى للمالك
واقام المالك البينة على ان الغاصب انما له
ضمير الغاصب اقام المالك البينة انه ما
المقتضى عند الغاصب اقام الغاصب
البينة انه ما عند المالك فبينة القاض
اولى من غصب الوحيين ولو اقام احد
البينة على الغصب فما في يد المالك واقام
الآخر البينة على المالك المطلق يقضي للمدعي
الغصب من باب ترجيح البينات من دعوى
الوحيين رجل اقام البينة على رجل انه غصب
هذه الجارية اليرم واقام آخر البينة
على ان هذا المدعي عليه غصب من الجارية

من

منذ اشهر قال محمد في قياس قول ابي حنيفة
هي الذي اقام البينة على الوقت الآخر ويضم
المدعي عليه قيمتها لغاصب الوقت الاول في
قياس قول ابي يوسف هي الذي اقام البينة
على الوقت الاول ولا يقضي للآخر شيئا
في فصل دعوى المقتول من وهي حاش
وفيه ايضا رجل غصب من رجل شيئا فاقام
المقتول من البينة على الغصب عدلت
فاذعى الغاصب ان المقتول منه اقر انه
الغاصب هل تقبل بنية الغاصب والغصب
في يد او يا امر القاض بتسليم الغصب
المدعي حرث له البينة بعد ذلك على ما
ادعى من الاقرار قال محمد ان ادعى ان
البينة جازية اقبل بنية واقهرت
الغصب بديه ولو كان المقتول وارا
فاقام صاحبها البينة ان الغاصب
الدار واقام الغاصب بنية انه ردها
على صاحبها كانت بنية صاحبها او
ولو اقام صاحبها البينة انهما كانت

عند الفاصت واقام الفاصت بئنة انه قد
فجئت عند صاحبها قال ابو يوسف بئنة
صاحبها اولى وقال محمد يقضي بئنة صاحب
اذا قال صاحب الارض غصبها مني بئنة
وقال ذو اليد غصبها غيبة بئنة ثم اقر
البناء واقاما البئنة كانت بئنة القاص
اولى من عاوى وهي فان **كتاب الجناب**
فلو جرح رجل اخا نارا وبراة الجرح فاقام
اولياؤه بئنة انه مات بسبب الجرح واقام
الضارب بئنة انه برى ومات بعد عشرة
ايام فبئنة اولياء المقتول اولى والاصل
في ذلك ان بئنة الموت من الجرح اولى من
بئنة الموت بعد البلاء من شهادته الدرر
والغفر ادعى على آخر انه ضرب بطن امه
وماتت بجره فقال المدعى عليه في الدفع
انها خرجت الى السوق بعد الضرب لا يدفع
الدفع ولو اقام البئنة انما صححت بعد الضرب
يصح ولو اقاما ابئنة هذا على الصلح والاخر
على الموت بالضرر فبئنة الصحة اولى

تمت

تمت الأحكام رجل ادعى على رجل انه قتل
اخاه عمدا واقام البئنة فادعى القاتل ان
المقتول ابنه وأنه قد عفا عنه فان القاضي
يأمر باحضاره واحضار شهوده في القاتل
برجل وجه شاهدين فشهدا ان هذا الرجل
ابن المقتول وأنه قد عفا عنه قال تقبل
شهادتهما وبثت المتن ان كان الرجل
بما عدا وبتطل القضاة من ادا بتطل
المدعى قبل القضاء من عاوى وهي فان
ادعى على رجل انه احر صبياً ليضرب محاربه و
يخرجه عن حرمة فضر به الصبي حتى مات و
اقام عليه بئنة واقام المدعى عليه بئنة
ان ذلك الحارثي لا تقبل بئنة المدعى عليه
لانها قامت على النفي بقصده من باب
تكملة الشهاد من البئنة **كتاب الاقرار**
لو اقر لواء ثم مات فقال المقله اقر في حجة
وقالت الورثة في حرمته فالقول قول الورثة
والبئنة بئنة المقله من شهادته **تمت الأحكام**
ان ادعى المقله الاقرار عن طوع والاخر عنه

فبيته الكره اولى من كراه حتمل الاحكام
رجل ادعى في يد رجل مائة او دارا او ثوبا
واقام البيعة وقضى العاقل له فاقبضه حتى
اقام الذي في يديه البيعة ان الملعق اقرب
غلبة العاقل انه لا حق له فيه ان شهدوا انه قد
بذل قبل القضاء بطل القضاء وان شهدوا
انه اقرب بعد القضاء لا يبطل القضاء
من فصل كذا في النسخ من هي فان رجل ادعى
على رجل الف واقام البيعة وقضى العاقل
بالمال ثم اقام المدعي عليه البيعة ان المدعي
اقر قبل القضاء انه ليس له عليه شيء يبطل
عنه المال من فصل دعوى المنقول من عاقل
قاضي فان دار في يد رجل ادعى رجله ودفن
هذه الدار من ابيه واقام ذوالبيد البيعة
ان اياه المبيت كان اقرار الدار ليست
ش او قالها كانت هذه الدار له كان ذلك
مبطلا لبيعة المدعي ودعواه من يد دعوى
المدعي قبل القضاء من دعوى قاضي فان
رجل ادعى عينا في يد رجل انه له وان صاها اليد

من فصل كذا في النسخ من هي فان رجل ادعى على رجل الف واقام البيعة وقضى العاقل بالمال ثم اقام المدعي عليه البيعة ان المدعي اقر قبل القضاء انه ليس له عليه شيء يبطل عنه المال من فصل دعوى المنقول من عاقل قاضي فان دار في يد رجل ادعى رجله ودفن هذه الدار من ابيه واقام ذوالبيد البيعة ان اياه المبيت كان اقرار الدار ليست ش او قالها كانت هذه الدار له كان ذلك مبطلا لبيعة المدعي ودعواه من يد دعوى المدعي قبل القضاء من دعوى قاضي فان رجل ادعى عينا في يد رجل انه له وان صاها اليد

اقرب

اقرب له فاقام البيعة على ذلك فاقام المدعي
البيعة ان المدعي استبرهه من بطلت البيعة
المدعي ويندفع الخصم عن ذي اليد لان
كل واحد منهما اقام البيعة على اقر صاها
انه لا يبطل البيعة ان الملعق اقرب
فبذل العاقل في يد ذي اليد من يد يبطل
الدعوى قبل القضاء من قاضي فان ادعى
عينا في يد رجل فاقام ذوالبيد البيعة على
اقرار الخارج له بها صح ولو اقام كل واحد
بيعة على اقر صاها لكانت تباين بعضي
لذي اليد من دعوى جامع القضاوي
ادعى على رجل سنة وناظر فقال المدعي عليه
انه ابوا في عن هذه الدعوى واقام بيعة
واقام المدعي بيعة انه كان اقر له سنة
وناظر بعد ابوا في اياه فقبل بقبول بيعة
المدعي في دفع الدفع وقبل لا يقبل يعني
يصح دعوى الاقرار ثانيا وقبل لا يصح دعوى
الاقرار ثانيا وقبل لا يصح وقبل ان ذلك
الخصم المعقول او التصديق في الاقرار لا يصح

والأقضية من بابا البينة المتصادرة
من القينة ادعى عليه ضيقة وإقام بينة
تقبل القضاء ادعى أيضا ان المدعى
اقر بنصف هذه الضيقة وإقام بينة
وقضى القاضي له بالنصف وحكم له بغير
إقامة رجل آخر بينة اخرى استمرت جملة
الضيقة من المدعى عليه قبل إقراره بغير
أشهر فقبل القضاء له إقامة ذي اليد
بينة حاضلة ان المدعى عليه اقر قبل شهر
بينة لانه لا حق له في هذه الضيقة
بيطلان دعوى البيع فلا يبطل حكمه في النصف
الذي حكم به للمدعى وأقعة هذا مع قال الباري
وغير الوبري ليس يدفع لانه يمكن ان لا يكون
هذه وقت الاقرار ثم يجد له الحق من باب
الدفع في الدعوى من القينة وفيه ايضا
ادعى عليه مالا معلوما وإقام للمدعى عليه
على اقرار المدعى انه استوفى من هذا المال
درهما لا يبطل دعواه فيما سوى ذلك من
في يديه دارجاء رجل ادعى انها له اشتراها

من اجري اليد فقال ذو اليد هذه الدراهم
لاي قط أو لم يكن له فيها حق قط ولما أقام
المدعى البينة على ما ادعاه إقام ذو اليد البينة
ان اباه اقر في صحة انها له قبلت بينة من
ما يبطل دعوى المدعى قبل القضاء وفيه
كتاب نقل اذا ادعى احد هما الصلح
عن طوع وادعى الآخر عن كره بينة مدعى
الكرم او لي من شهادات القينة رجل ادعى
عينا في تركه ميت وإقام البينة ثم ان
وارثا آخر غير الذي اقيمت عليه البينة حال
المدعى على بعض ما ادعى بان ادعى مائة دينار
والصلح على عشر من فلما طلبه ببدل الصلح
اقي بالبتنة وقال اقيم البينة ان مورث
اداك هذا المال ودعواك باطل ولم يقع
الصلح صححي ان كان مدعى الايفاء غير
المصالح يسمع الدفع اما لو اراد هذا المصالح
ان يقيم البينة على هذا الدفع لا يسمع
وتمام هذا ذكرنا في الخبر انه مشتمل الاحكام
كتاب الرهن اذا اختلف الراهن والمؤمن

من اجري اليد فقال ذو اليد هذه الدراهم
لاي قط أو لم يكن له فيها حق قط ولما أقام
المدعى البينة على ما ادعاه إقام ذو اليد البينة
ان اباه اقر في صحة انها له قبلت بينة من
ما يبطل دعوى المدعى قبل القضاء وفيه
كتاب نقل اذا ادعى احد هما الصلح
عن طوع وادعى الآخر عن كره بينة مدعى
الكرم او لي من شهادات القينة رجل ادعى
عينا في تركه ميت وإقام البينة ثم ان
وارثا آخر غير الذي اقيمت عليه البينة حال
المدعى على بعض ما ادعى بان ادعى مائة دينار
والصلح على عشر من فلما طلبه ببدل الصلح
اقي بالبتنة وقال اقيم البينة ان مورث
اداك هذا المال ودعواك باطل ولم يقع
الصلح صححي ان كان مدعى الايفاء غير
المصالح يسمع الدفع اما لو اراد هذا المصالح
ان يقيم البينة على هذا الدفع لا يسمع
وتمام هذا ذكرنا في الخبر انه مشتمل الاحكام
كتاب الرهن اذا اختلف الراهن والمؤمن

في قيمة الرهن بعد هلاكه فالقول للمرتهن
 والبيئنة للرهن قال المرتهن اخذت المال
 ورددت الرهن وانكر الراهن الرهن واقاما
 البيئنة فالبيئنة للرهن قال الراهن
 رهنك هذه العين وقبضتها متى والعين
 قاعة في يد المرتهن وهو منكرا وقال
 بل رهنتي عيناً اخرى فالقول والبيئنة
 للمرتهن ولا تقبل بيئنة الراهن وان كان
 العين هالكة فالبيئنة للرهن اذا كان
 قيمته ما يدعيه الراهن وجيز اذا اختلف
 الراهن والمرتهن وقال الراهن هلك
 في يدك وقال المرتهن هلك في يدك بعد
 قبضت بحكم الرهن فالقول قول الراهن
 والبيئنة بيئنته ايضا ولو قال المرتهن
 هلك في يدك قبل ان يقبضه ملك بحكم
 الرهن فالقول للمرتهن والبيئنة بيئنة
 الراهن تنمة الفتاوى ولو قال المرتهن
 هلك الرهن عند الراهن قبل ان يقبضه
 كان القول قوله والبيئنة بيئنة الراهن

الرهن على ثمنه ان ارادته قبضه فله ان يرضى به الرهن ملكا او لا ملكا
 او يرضى بغيره ان ارادته قبضه فله ان يرضى به الرهن ملكا او لا ملكا
 او يرضى بغيره ان ارادته قبضه فله ان يرضى به الرهن ملكا او لا ملكا

ولو قال المرءان رهنني صديقين التوبين
 وقبضتهما وقال الراهن رهننت احدهما
 كان القول قول الراهن والبيضة بيضة المرءان
 ولو رهن عبدا فاعور فقال الراهن كانت
 قيمته يوم العقد مضى وذهب بالاعور
 خمسمائة نصف الدين وقال المرءان كانت
 قيمته يوم الرهن خمسمائة وذهب بالاعور
 ربع الدين كان القول قول الراهن مع عبته
 لان الظاهر انه لا يرهن بالالف الا ما يسهل
 العلم او اكثر والبيضة ايضا بيضة
 ولو اقام الراهن بيضة اخي رهننت الرهن
 سلما قيمته عشرة واقام المرءان بيضة
 انكر رهننت عبدا مقينا قيمته عشرة
 الراهن او لي من ابني البيتين المتضادين
 من القنية **كتاب المزارعة** رجل فوع ارضا وبذرا
 مزارعة جائزة فزرعها العامل واخرجت الاذن
 ذرعا فقال المزارع شطبت لي نصف الخارج
 وقال المزارع شطبت لك الثلث كان القول
 لصاحب الارض مع عبته لانه ينكر زراحة الاجر

ادعيا عبدا في يد اخر فبرهن لصاحب الدية ان شراؤه زيد وبرهن
 الاخر انه رهننته زيد ولم يورثها او ارتضا سواه فبيته الشرا على
 ولو اخرج احدها لا الآخر فاعور او ولي ولو اخرج احدها اقدم فهو اول
 ولو كان العبد في يد احدها فهو اول الا اذا سبق تاريخ للخارج فهو
 الخارج من الفصل الثاني في المفعولين اذا اقام البيضة ذوا اليد على داره
 ثم فلا زرع وبيع وقام فلام البيضة اذ ارثها منه بحد حادثة في جاري
 فبيته البيعة وطعنها وفاقى تحت بيته الرهن او طاعة ورر التجار

والجميع

ولا يتحالفان عندنا لأن فائدة التحالف
الفتح وبعد استيفاء المنفعة لا يمكن
وأما أقام البينة قبلت وأما البينة
يقضي ببينة المزارع لأنها تثبت الزيادة
وإن اختلفا قبل الزرع يتحالفان وإذا
المزارعة وإيهما أقام البينة قبلت
وإن أقام البينة يقضي ببينة المزارع
وإن كان البذر من قبل العامل وأخرج
الأرض زرعاً واختلفا على هذا الوجه
كان القول قول العامل مع يمينه ولا
يتحالفان وإيهما أقام البينة قبلت
وإن أقام البينة يقضي ببينة من لا بذر منه
وإن اختلفا قبل الزرع تحالفوا وإذا رجل
دفع إلى رجل أرضاً ليزرعها ببذره وبقره
على أن الخارج بينهما فلما حصل خارج
قال صاحب البذر شرطت لك عشرة بن
قفير من الخارج وقال الآخر بل شرطت
نصف الخارج كان القول قول قول صاحب
البذر والبينة ببينة الآخر وإن لم يخرج

الأرض

الأرض شيئاً بعد الزرع فقال صاحب
البذر شرطت لك نصف الخارج وقال
صاحب الأرض شرطت لك عشرة بن قفيرا
وفي عليك أجر الأرض كان القول قول
المزارع لأن ربح الأرض يدعى عليه
الأرض وهو يتكبر وإن أقام البينة كانت
البينة ببينة المزارع أيضاً من هي خان
ولو اختلفا في جواز المزارعة وفادها
بأن ادعى أحدهما النفقة وأدعى الآخر ققرة
معلومة فالقول لمدعى الفساد قبل
المزارعة وبعدهما القول لصاحب البذر
أدعى الفساد أو الجواز والبينة ببينة
مدعى الجواز في الحالين ولو كان البذر
من ربح المثل الأرض فقال شرطت
لك النصف وزيادة عشرة اقفره وقال
العامل النصف فالقول للعامل والبينة
لرب الأرض سواء اختلفا قبل الزراعة
وبعدهما وجيز ولو أقام البينة على
أرض فيها زرع فقضى القاضي بالأرض

والزرع ثم ادى عليه الزرع له واقام
البيتنة انه زرعه بيده قبلت
ولو ادى ارضا فيها اشجارا فاقام
البيتنة فقصي له **الحج** **ن** المدة عليه
اذا ادى الله غرس الاشجار وقد كانوا
شهدوا بالارض لا غير تسمع دعواه
ولو شهدوا بالارض والغرس ايضا لمن
دعاوى جامع الفتوى **كتاب المضارب**
ولو قال رب المال هو قرضي وادى القابض
المضاربة فان كان بعد ما تصرف بالقول
لرب المال والبيتنة بيتنة ايضا والمضارب
مؤمن وقيل **التصرف** **ف** **القول** له ولا
ضمان عليه اى القابض ولو اختلفا في قدر
ما شرطها من الزرع للمضارب فالقول
لرب المال مع يمينه والبيتنة للمضارب
ولو قال رب المال دفعت مضاربة في
الطعام خاصة وقال المضارب ما
سميت لك تجارة بعينها فان كان قبل
التصرف لا يكون للمضارب في العموم وان

اختلاف

اختلفا بعد التصرف فالقول للمضارب والبيتنة
لرب المال وان اختلفا على المضاربة الخاصة
واختلفا في جنس التجارة فالقول لرب المال
والبيتنة للمضارب ولو قال المضارب اقرضني
بالنقد والنسيئة وقال رب المال اقرضني
بالنقد فالقول للمضارب والبيتنة للمضارب
التخصيص **هـ** ولو اختلف المضارب
رب المال بعد قسمة الزرع فقال المضارب
قسمة بعد قبض راس المال والكور **المال**
قبض **المال** لان القول قول رب المال
ولو اقام البيتنة كانت البيتنة بيمينه
المضارب ولو قال رب المال شرطت
لك ثلث الزرع **الا عشرة** فقال المضارب
لا بل شرطت لي ثلث الزرع كان القول قول
رب المال وان كان فيه فساد العقد
لانه ينكر زيادة يدعيها المضارب والبيتنة
بيمينه المضارب لانها قامت على ائتمار
الزيان ولو قال رب المال شرطت لك
الربع وقال المضارب لي مائة درهم او لم
شرطت

يشترط شيئا واجرا ماثل كان القول لرب المال
 لان المضارب يدعي اجرا في الذمة وهو يتكر
 وان اقاما البينة فالبينة بخينة لما المضارب
 لانها قامت على اثبات الاجر في ذمة الامر
 ولو قال المضارب اقرضني وقال رب المال
 مضاربة او بضاعة كان القول لرب المال
 وان اقاما البينة فالبينة بخينة لما المضارب
 من مضاربة وهي فان اذا اختلف رب المال
 مع المضارب فقال المضارب سردود رب المال
 راس المال بعيدا اقسمنا والكرور رب المال
 كان القول لرب المال وان اقاما البينة
 اقام رب المال على ان المضارب اقر انه لم يرد
 عليه راس المال واقام المضارب البينة على
 اقرار رب المال انه رد عليه راس المال
 فلهذا على وجهه ان ارضا وتارخ اردها
 اسبوع من الاخر يعرض لآخر المناجيز وان
 ارضا وتارخها سول او طلقا يقضي بنفسه
المضارب من فصل يعوي المنقول من غاي
تعالى فان **كتاب الشركة** ولو اجر احد المتعاونين

طليز

رجلين شريان عبد المحم وسمي عبد المحم
 والشري فأشترى يا وقد افترق المتعاون
 عن الشركة فقال الامر أشترى يا بعد
 التفريق فحقوى خاصة وقال الاخر أشترى
 قبل التفريق فهو بيننا كان القول قول
الامر والبينة بخينة الاخر ان اقاما
البينة وان قال الامر أشترى يا قبل
الفريق وقال الاخر أشترى يا بعد الفريق
 كان القول قول الذي لم يا امر والبينة بخينة
الامر ولو كان هذا في شركة الصفا فهو
 كذا رجل ادنى على رجل انه شركة وحد
 المدعى عليه ذكر والمال في يد الجامع فأقام
 المدعى بينة وشهد الشهود انه مغا وضنة
 وان هذا المال الذي في يديه من شركتهما
او قالوا هو بينهما انه مغا او لم يقولوا
ذكر لكنهم شهدوا انه مغا وجنبت ان
المال بينهما او شهدوا ان المال من شركتهما
فا ظاهر ان المغا وضنة تقتضي المساواة
في المال واما اذا شهدوا انه مغا وضنة ولم

يزيد واعلى ذكر قال الشيخ الامام محمد بن
 الشريفي هذا الاول سواء يقضي بالمال
 بينهما لا كحل قالوا هو مفاوضة وقصة
 المفاوضة المساواة في مال الشركة واذا
 قضى بما في يده بينهما فلوان المدي في يده
 اقام البينة على ان المال له ميراث من مورثة
 او هبة او صدقة من غير المقتضى له ان كان
 شريك المدي شهدوا انه مفاوضة وار المال
 الذي في يديه من شركتهما او شهدوا انه
 مفاوضة وان للمال الذي في يديه بينهما
 نصيبان لا تقبل بينة المدي عليه في الميراث
 الهبة والصدقة وان ان شهدوا المدي
 شهدوا انه مفاوضة ولم يزيدوا على ذلك
 ذكر محمد بن الامام الشريفي فيه خلافا وعلم قول
 ابي يوسف لا تقبل بينة المقتضى عليه على
 ل محمد بن هذا الوجه تقبل بينة المقتضى عليه
 بالهبة والصدقة وغير ذلك وفيما ادخلوا
 ان المال الذي في يديه من شركتهما او هبة بينهما
 لا تقبل بينة المدي عليه لو انه المدي عليه
 عينا انه له قاصد وهب شركة منه حصته و

البينة

البينة على الهبة والقبض قبلت بينة
 وان شهدا ادعى عبدا في يد رجل انه شرك
 ذي اليد في هذا العبد واقام البينة
 وقضى له بنصف العبد فاعى ذواليد بعد
 ذكرا له ميراث له من ابيه لا تقبل بينة
 الا ان يدعى المقتضى من المقتضى له واذا
 مات احد المتقاي صديق والمال في يد الآخر
 منهما فادعى ورثة الميت المفاوضة وحج
 الي فاقام الورثة البينة ان اباهم كان
 شريك شركة مفاوضة لا يقضي له شيء مما
 يدعى الا ان يقيموا البينة انه من شركة
 ابيهم او يقيموا البينة ان المال كان
 في يد الميت في حياته قبلت بينة الوارث
 ولو كان المال في يد الورثة وهم يحضرون
 فاقام الي البينة على شركة المفاوضة واقام
 ورثة الميت ان اباهم مات وترك هذا ميراثا
 من غير شركة بينهما لا تقبل بينة الورثة
 ويقضي بنصف المال للمدي في قول ابي
 او في قول آخر تقبل بينة الوارث على

الميراث وقضى فاه

كتاب القسمة لو اوتى شهاداران واخذ
كل واحد طائفة وادعى احدهما بيمينتي
يد الآخر وقع في قسمة واقاما البيعة اخذ
ببيعة المدعى ولو اختلفا في هذا وصار
بين البضيجين فقال كل واحد هذا نسبي
اذ قل في نصيب صاحبي واقاما البيعة قضى
برح واحد منهما بالمدعى الذي في يده صاحبه
كتاب الدعوى اذا تنازع اثنتان
في شاة واقاما البيعة على النتائج قضى له
لصاحب اليد كرادعي آخر واقام البيعة على
النتائج قضى به الا ان يعيد صاحب اليد البيعة
في النتائج ولو تنازعا في جارية واقام
كل واحد منهما بيمينتي انها ولدت في ملكه
من امته قضى الذي في يديه ولو اقام المدعى
البيعة على الحارية التي عنده المدعى عليه
انها امته ولدت في ملكه واقام صاحب
اليد البيعة على مثل ذلك قضى بها وبولدها
للمدعى قامت بيمينته على المال وبيئته على
البقرة وارقاقان كان تاريخ البقرة سابقا

يعقضي

يعقضي بالمال وان كان لاصحاب يعقضي البقرة
وان لم يورقا او ارحق احدهما دون
الآخرى او ارقا وتادخنها سواء قال البقرة
اولى لان البقرة اغاثت لتكون حرة
صحيحة ولا صحة لهما الا بعد وهو المال
والظاهر انه كان بعد وجوب المال ولو يرضى
انه ابن عمه لا يبره وامه وبره من الدافع
انه ابن عمه لا يبره لا لانيه قبل الحكم الاول
يندفع وكذا لو يبره ان الحيت اقرانه ان
يحي لا يحي لا لاني اذ اعلم آخر مال معلوما
فقال المدعى عليه علم وجه الدفع انك قد
اقررت بالبيعة واقام البيعة ثم قال
المدعى علم وجه الدفع ايضا انك قد اقررت
بهذا المال بعد اقرارك بالبيعة هل يندفع
وعون المدعى عليه قال في الاسلام
برهان الدين انه لا يندفع ولو قال انك
اقررت بعد دعوى اقرارك بالبقرة واقام
البيعة تقبل **فصل الاحكام** غيب في يد
مالث اقام احدها البيعة انه ملكه منذ

عشرة سنين

وأقام الآخر البينة أنه ملكه منذ سنين
 فهو صاحب الوقت الأول ولو لم يورثه
 فهو بينهما ولذا أقيم البينة على التنازع
 دون الآخر فصاحب التنازع أولى ولو
 أقام البينة على التنازع وأرغى نارح
 أحدها استبق فهو ملك كان سنة على بنية
 أن كان حطلا فهو بينهما عين في يد رجل
 له ولد في أقام آخر البينة أنه ملكه وأقام ذو اليد
 على مثل ذلك بنية يعرض به لدى اليد قضاء
 ملك لا قضاء نزل كما قال عيسى بن أبيان
 وكذلك لو أقام الخارج بنية أنه له ولد
 من ملكه منذ سنة وأقام ذو اليد أنه له منذ
 سنين فهو لدى اليد ولو أقام المدعى بنية
 أنه له وفي ملكه منذ خمس سنين وأقام
 ذو اليد أنه له وفي ملكه ولم يورثه أو
 وقت شهود ذو اليد ومن شهود المدعى
 فهو للخارج فصار الحق أن بنية الخارج
 إلا إذا ادعى ذو اليد التنازع في بنية
 أولى **نقطة الفتاوى** رسلان أوامر

كل واحد

خ
 وأن أقام الخارج البينة على ملكه منذ سنين وأقام
 وهذا عند أبي ج و أبي يوسف ويورثه عن محمد وعنه أنه لا يقبل بنية ذي اليد
 رجع محمد إليه لأن البينة قامت على مطلق الملك ولم يتعرض لجهة الملك فكان
 التقدم والتأخر سواء لهما أن البينة مع التاريخ متقدمة معنى الدفع فأت
 الملك إذا ثبت لشخص في وقت قبولة غيره بعد لا يكون إلا بالتلقي من
 جهة وبنية ذي اليد دفع مقبولة ومع هذا الخلاف لو كان الدار في أيديهما
 والمعنى ما بينا ولو أقام الخارج وذو اليد بنية على ملك مطلق ودقت أحدهما
 دون الآخر فعلى قول أبي ج ومحمد الخارج أولى وقال أبو يوسف ويورثه رواية
 عن أبي ج صاحب الوقت أولى لأنه أقدم وصار كما في دعوى الشراء إذا
 أرقت أحدهما كان صاحب التاريخ أولى ولهما أن بنية ذي اليد أقام
 تقبل لتقدمه معنى الدفع ولا دفع هنا حيث دفع الشك في التنازع من جهة
 ومع هذا لو كانت الدار في أيديهما ولو كان في يد ثالث والمسئلة بحالهما أسوأ
 عند أبي ج وقال أبو يوسف الذي وقت أولى وقال محمد الذي أطلق أولى
 لأنه دعوى أولية الملك بدليل استحقاق الزوائد ورجوع الباعة بعضهم
 على بعض ولأبي يوسف التاريخ يوجب الملك في ذلك الوقت متغير
 إطلاق يحمل غير الأولية والتزجج بالتيقن كما إذا ادعى الشراء ولأن
 ج أن التاريخ يزعم احتمال عدم التقدم فسقط اعتباره فصار كما أقام البينة
 على مطلق بخلاف الشراء لأنه امر حادث فيضاف بلا اقرب الاوقات
 فيترجح جانب صاحب التاريخ من الهداية

كل واحد منهما البينة على دارائها في
 ولم يعرفوا اليد منها جعل في يد كل واحد
 نصف المدعى به فان اقام احد هما البينة
 ثبت له اليد وصار هو المدعى عليه وان لم
 يقر لو اقدمتهما بينة فعلى كل واحد منهما
 البينة فان حلفا توقف هذه الدار الى
 ان يعرف حقيقة الحال فان نكل احد هما
 لا يقضى له الخلف باليد ولكن عن الناكل
 من التعرض هذه الدار ولو اقام ذو اليد
 البينة انما في يد من سنتين واثام
 الخارج انما له منذ سنة قضي الخارج
 خارج وذا ويدا قاما البينة على مطلق
 او ارضا وتاريخها سواء يقضى الخارج
 صاحب اليد اقام كل واحد منهما البينة
 انما دارة يقضى لكل واحد في يد صاحبه
 ولو اقام احد هما البينة على الارض والاخر
 على الملك المطلق يقضى بينهما نصفان
 اقام احد هما على الارض والاخر على الملك
 من مورث يدعى الارض بسبب موقوف

وذا اليد

بالملك ادعى ملكا مطلقا في عين في
 يد ثالث فارضا وتاريخ اعدتها اسبوع
 قال اسبوع اولى الا في رواية عن محمد انه
 بينهما وان ادخ اعدتها ولم يورخ الاخر
 فعند ابي حنيفة يقضي بينهما ولا عبثا ^{في يد}
 بالتاريخ وعند ابي يوسف المورخ اولى ^{في يد}
 وعند محمد الميسر اولى فان كان العين في يد
 اعدتها ولم يورخا وارضا وتاريخها اسبوع
 فالخارج اولى وان كان تاريخ اعدتها اسبوع
 فهو اولى عندهما وقال محمد هو بينهما وان
 ادخ اعدتها ولم يورخ الاخر او ادخ الخارج
 وشك شهود ذي اليد في السنة والشهدين
 او ادخ ذي اليد سنتين وشك شهود الخارج
 في التاريخ يقضي الخارج عندهما وعند ابي يوسف
 بيعة صاحب الوعد اولى وان كان العين
 في ايدهما وارضا فتاريخ اعدتها اسبوع ^{في يد}
 لا سبقها تاريخا وعند محمد هو بينهما وكذلك
 لو ادعى ملكا من اثنين بالميراث
 او بالبراءة وان ادعى ملكا من واحد

والعين

والعين في يد فمعهما الا اذا كان
 تاريخ اعدتها اسبوع فمعه وكذا ان ادخ
 اعدتها ولم يورخ الاخر فهو للمورخ بالا
 وان كان العين في يد اعدتها يقضي لذي
 اليد الا ان يورثها وتاريخ اعدتها اسبوع
 فهو لا سبقهما وان كان في ايدهما وارضا
 تاريخ اعدتها اسبوع فهو لا سبقهما ^{في يد}
 في يد ثالث ادعى كل الدار والاخر نصفها
 واقاما البينة فعند ابي حنيفة لصاحب الجمع
 ثلثة ارباعها ولصاحب النصف ثلثها وعندها
 لصاحب الجمع ثلثاها ولصاحب النصف
 ثلثها وان كانت الدار في ايدهما يقضي بالكل
 لصاحب الجمع ولو ادعى كل جمعها واخر ثلثها
 واخر نصفها واقاما البينة فعند ابي حنيفة
 لصاحب سبعه من اثني عشر ولصاحب الثلث
 الثلثان ولصاحب النصف سهمان وعندها
 الدار بينهما على ثلثة عشر لصاحب الجمع ستة
 ولصاحب الثلث اربعة ولصاحب النصف
 ثلثة خارج ودية واليد اقام كل واحد البينة

على نباح حيوان في ملكه قضى لذي اليد ولا
 للتاريخ مع النباح الا اذا ارادوا قديين
 مختلفين وواقف سن الدار تاريخ
 الخارج قضى به الخارج ولن واقف تاريخ
 ذي اليد او كان مستكلا او خالفهما في
 لذي اليد خارجا اقاما البنية على حيوان
 في يد الاخر انه نجح في ملكه يقض بينهما
 ارضا ولم يورثها الا اذا اقالها لغير
 تاريخ احدى فاقضى للآخر وان كان مستكلا
 او خالفهما قضى بينهما هشام عن محمد بن
 قطار ابل على البعير الاول ركبة وعلى سطرها
 ركبة فادعى كل واحد العطار كله فكل واحد
 البعير الذي هو ركبة وما بين البعير الاول
 والاوسط للآخر وما بين الاوسط والآخر
 بين الاول والاوسط نصفان وليس للآخر
 الا ركبة فان قامت اثم البنية فارجبه
 كل واحد منهم بين الآخرين نصفان وما
 بين الاول والاوسط بين الاوسط والآخر
 الاخر نصفان وما بين الاوسط والآخر

نصفه

اخذوا لآخر روصا على المدعى ثم اخذها
 المدعى عليه ولو ادعى اولاً انه هذا الرجل
 اخذ منه الفواقام البينة ثم ان المدعى عليه
 اقام البينة ان هذا المدعى اقر ان فلان
 وكل المدعى عليه اخذ منه هذا المال وان
 ذكر ابطالا لدعوى المدعى الاول وتكذيبا
 للبينة رجل ادعى شيئا في يد اخذ
 واقام البينة انه له ثم ان المدعى عليه
 اقام البينة ان الشهود قد ادعوا
 هذا الفاقام عازف شهادتهم وبطلت
 بينة المدعى ولو تنازع رجلان في شيء
 اقام احدهما البينة انه كان في يد منذ
 واقام الآخر البينة انه في يد الساعة او
 القاهي في يد منذ الساعة وكذلك اقام
 احدهما البينة انه كان في يد منذ واما
 الآخر البينة انه كان في يد منذ جمعة جعله
 القاهي في يده على الجمعة عهده في يد من
 اقام البينة انه عهده منذ عشرين سنة
 واقام الآخر البينة انه عهده وكان في يد
 منذ سنة حتى اغتصبه الذي في يد فهو

في يد

علم

من دعاوى الوجيز وفي الفصول الثامن
 اعلم ان الرجلين اذا ادعيا وبرهنا فلا يخ
 ان مدعيهما ملكا مطلقا او ارثا او مشرا وبكل
 قسم ثلاثة اقسام لانه اما ان يكون المدعي في يد
 ثالث او في يدهما او في يد احدهما وكل وجه
 على اربعة اقسام لانه اما ان لا يورثا او يورثا
 تارخا واحدا او تارخا وتاريخ احدهما والا
 وجه ذلك ستة وتكون فضلا اما لو ادعيا
 ملكا مطلقا والعين في يد ثالث ولم يورثا تاريخا
 واحدا وبرهنا يقضي بينهما الاستقائهما في الحجج وان
 ارتخا وتاريخ احدهما سبق لونه اثبت الملك لنفسه
 في زمان لا ينازع فيه غير فقضي بالملك له ثم لا يقضي
 بعده لغيره الا ان اتلقى الملك منه ومن ينازعه لم يتلق
 الملك منه فلا يقضي له به ولو ادخ احدهما الاخر
 فعند اي حنيقة لا عبرة للتاريخ ويقضي بينهما الا
 توقيت احدهما لا يدل على تقدم ملكه لانه يجوز

ان يكون الآخر اقدم منه وسيمثل ان يكون متأخرا
عنه فجعل معارضا راية للاختلافين وعند ابي يوسف
يقضى للمورخ لانه اثبت لنفسه الملك في ذلك
الوقت يقينا ولم يورخ ثبت في الحال يقينا وفي ثبوت
في وقت تاريخ صاحبه شك فلا معارضة وعند محمد
لمن يقضى اطلاق لان دعوى الملك المطلق دعوى الملك
من الاصل ودعوى المورخ مقتصر على وقت التاريخ
ولهذا يرجع الباعه بعضهم على بعض ويستحق الزوا^ج
التصله فكان المطلق اسبق تاريخا فكان اولى هذا
اذ كان المدعى في يد نالك فان كان في يدهما اكد
الجواب لانه لم يترجح احدهما على الآخر باليد ولا ^{بخط}
عن حال الآخر باليد وان كان في يدهما اكد اذ
ارتخا سواء او لم يورخا فهو للخارج لان بنيت^ا
ثابتا وان ارتخا واحدهما اسبق فهو لا سبقهما
لما روي عن محمد انه جمع عن القول وقال لا تقبل
بنية ذي اليد على الوقت ولا على غيره لان البينتين

قامتا على الملك المطلق ولم ينعرضا بجهة الملك
فاستوى التقدم والتأخر فيقتضى الخارج
ولهما ان السبق مع التاريخ يتضمن معنى الدفع
فان الملك اذا ثبت في وقت فتبوتة لغيره بعده
لا يكون الا بالتلقي منه فصارت بينة ذي اليد
بذكر التاريخ يتضمنه دفع بنيتة الخارج على
معنى انها لا تنقض الا بعد ثبات التلقي منه قبله
وبنيته على مقبولة وعلى هذا اذا كانت الدار في
ايديهما فصاحب الوقت الاول اولى عندهما
وعنده يكون بينهما وان ارتخى احدهما الا
فعلى ابي يوسف يقضى للمورخ لان بنيته
اقدم من المطلق كما لو ادعى رجلا ان شرا من واحد
وادخ احدهما الا الآخر كان المورخ اولى وعند ابي
حنيفة ومحمد يقضى للخارج ولا عبرة للوقت
لان بنيتة ذي اليد اذا تفضل اذا كانت بمعنى الدفع
وهنا دفع الاحتمال في معنى الدفع لوقوع الشك
في وجوب التلقي من جهة لجواز ان شهود الخارج

لو وقفوا لكان اقدم فاذا وقع الشك في نفعه
معنى الدفع فلا يقين مع الذان والاحتمال وان ادعى
كل واحد منهما الارث من ابيه فلو كان اليها في
يد ثالث ولم يورثا او ارخا سواء فهم بينهما
نصفان لاستواءهما في المحجة وان ارخا
واحدهما اسبق فهو لاسبقتها عند الحي حنفية
وابي يوسف ~~وقال~~ كان ابو يوسف يفتي ~~في~~ ان
يقضيه بينهما نصفين في الارث والمك المطلق
نخرج الى ما قلنا وقال محمد في رواية ابي حنيفة
كما قال ابو حنيفة وقال في رواية ابي سليمان
لا غير التاريخ في الارث فيقضى بينهما نصفين
وان اسبق تاريخ احدهما لانهما لا يدعيان للملك
لانفسهما اقول ينبغي ان يكون حكم هذا الحكم دعوي
الشر من اثنين لان المورثين كما يعين ينبغي في
تلقى الملك منهما فمن لم يعتبر التاريخ في الشر من ^{الباب}
ينبغي ان لا يعتبر التاريخ في الارث ايضا فردد ^{الاحكام}
على ما خالف فيشكل التقضي الا بالحمل على الروايتين

والمحصل ان في اعتبار التاريخ التلقي من البابين
اختلاف الروايات على ما سيحكي فكذا الارث
فلا فرق بينهما في فلا اشكال حينئذ وان ارخ
احدهما الاخر قضى بينهما نصفين لانهما ادعيا
تلقى الملك من رجلين فلا عبرة للتاريخ
وقيل يقضى للمورخ عند ابي يوسف ولو كان
العين في ايديهما فكذا الجواب وان كان
العين في يديهما احدهما ولم يورثا او ارخا
سواء يقضى للخارج وان ارخا وتاريخ احدهما
اسبق فهو لاسبقتها وعند محمد للخارج لانه
لا عبرة للتاريخ هنا وان ارخ احدهما
لا الاخر فهو للخارج اجماعا وقيل عند ابي
للمورخ ولو ارخا الملك مورثها يعتبر سبق
التاريخ اتفاقا وان ادعيا الشر واحد هما
من واحد ولم يورثا او ارخا سواء فهم بينهما
نصفان لاستوائهما في المحجة وان ارخا واحد
اسبق يقضى لاسبقتها اتفاقا بخلاف ما لو ادعيا

الشرع من الرجلين لانهما يشتان الملك لبايعهما
ولا تاريخ الملك البايعين فتاريخه ملكه لا يقدر
وصار كأنهما حضرا وبرهنا على الملك بلا تاريخ
فيكون بينهما اما هنا فقد اتفقا على ان الملك كان
لهذا الرجل وانما اختلفا في التلق منه وهذا
الرجل اثبت التلق لنفسه في وقت لا ينافي
صاحبه فيقضى له به ثم لا يقضى لغيره بعه الا اذا
تلقى منه وان اخذ احدهما الاخر فهو المورخ اتفقا
لان اثبت الشرع لنفسه في زمان لا ينافي عه فيه غيره
فيقضى به حتى تبين تقدم شرع غيره عليه بخلاف
ما ادعى الشراء من الرجلين ووقت احدهما الا اذا
فانه يقضى بينهما نصفين لان كل منهما يحتمل السبق
ثم هو خصم عن بايعه في اثبات الملك له وانه قيمت
احدهما لا يدل على سبق ملك بايعه ولقد ملك البين
الاخر اسبق فلهذا يقضى بينهما وهنا اتفقا على ان الملك
لبايع واحد فحاجة كل منهما لاثبات سبب الانتقال
اليه الي اثبات الملك للبايع وسبب الملك في حق

منه

من وقت شهوده اسبق فكان هو بالمدي الحق
وان كان العين في ايديهما فهو بينهما الا اذا
ارخا واحدهما اسبق فحينئذ يقضى لاسبقهما
وان كان في يد احدهما فهو لذي اليد سواء
ارخ اوله يورخ الا اذا ارخ وتاريخ الخارج
اسبق فيقضى به للخارج فالخاص ان الخارج
مع ذي اليد لو ادعى ملكا مطلقا فالخارج اوله
في كل الصور الا اذا ارخا وسبق تاريخ ذي اليد
فانه يقضى له كما لا يقضى له في الشايج ولو كان يتكرر
وفي كل سبب للملك لا يتكرر كحب لبن لا يكرر
الشايج ولو كان يتكرر كالبناء قضى به للخارج
ولو برهن الخارج انه له منذ سنتين وبرهن
ذو اليد انه بنيه منذ ثلث سنين فهو للخارج
لان ذا اليد لم يبرهن على الملك وعنه الى حنيفة
انه لذي اليد انتهى وفي ايضا في الاصلاح نقلوا
عن الذخيرة ان برهن المدعيان فان كان تاريخ

احدهما سبق فهو احق وان لم يكن الا احدهما
 سابقا فهو احق وان لم يكن سواء لم يورثا
 او ربح احدهما او ارثا ولم يكن احدهما سابقا
 فان كان كل منهما وايد فلهما متساوية ولذا ان
 كان كل منهما خارجا في الملك المطلق وكذا في
 بسبب الا اذا تلقيا من واحد وارث احدهما
 فقط فانه احق فان كان احدهما زائدا والاخر خارج
 فالخارج احق في الملك المطلق شاملا للموتور
 المذكورة الا اذا ادعى مع الملك فعلا كما اذا قال
 هو عبدي اعتقته او برته فذو اليد احق بخلاف
 ما اذا قال كل واحد هو عبدي كاتبة فلهما
 انهما خارجان اذا لا يدعى المكاتب بخلاف المفق
 فانه في يد المولي اذا كان صغيرا ولو قال
 احدهما هو عبدي كاتبة وقال الاخر برته
 او اعتقته فهذا اولى فالضابط ان كل بيعة
 يكون اكتة اثباتا فهو احق انتهى
 ههنا

قلت وذلك المسألة على ان بيعة البيع اولى من بيعة
 الرهن فتأمل لو ادعى احدهما هبة وفيض
 من زيد وادعى الآخر شراء من زيد ولم يورثا
 او ارثا سواء فالشري اولى ولو ارثا احدهما
 لا الآخر فالمرح اولى ولو ارثا واحد منهما اقدم
 فهو اولى ولو كان الغيب بيد احدهما فهو بينهما
 الا ان يورثا واحد منهما اقدم فهو الاقدم والصدق
 مع الشري كالهبة مع الشري ولو اجتمعت
 الحبستان فحكمهما حكم ما اجتمع الشرائن وكالحكم
 فيه ان المدة لو كان بيد احدهما فلهما على الشراء
 من واحد ولم يورثا او ارثا سواء فهو بينهما
 ولو ارثا واحد منهما الا الآخر فالمرح اولى ولو
 ارثا واحد منهما سبق فهو اولى ولو في يد
 احدهما فهو كدعوى الخارج مع ذي اليد
 ولو اجتمع الهبة مع القبض والصدقة
 مع القبض فهو كما اجتمع شرائن ولو اجتمع
 نكاح وهبة يمكن ان يعمل بالبيعتين
 لو استويا بان يكون منكوحا فينبغي
 ان لو يطلب بيعة الهبة حزرًا عن تكذيب

المؤمن وحملوا على الصلوح وكذا الصدقة
مع النكاح وكذا الرهن مع النكاح وفي
كل هذه الصور لو ارضا واحدا قدم فواوحي
ولو كان ثمةين بيدا احدهما فواوحي الا ان تور
وتاريخ الخارج اسبق تاريخ قوله لكن
فهو الخارج ولو كان بيدا فواوحي بينهما الذا
كان احدهما اسبق تاريخا فهو له لكن هذا
في الشري والهبة والصدقة مستقيم اذا
اسبق طاري لا يفد الهبة والصدقة
على ما عليه الفتوى اما في الرهن فلا يستقيم
اذا الشيوخ الطاري يفده فينبغي ان يضي
بالكل لمدعي الشري فيما اجفى رهن وشراء
لان مدعي الرهن اثبت رهنا فاسد
بالشيوخ فنرد بنيت فصار كان مدعي
الشراء ففرد باقامة البينة وهكذا حصل
خواه زاده الهبة مع الشري قال انما
يصح ان يقضى بينهما لو كان المدعي ممالا
يحتمل القسمة اما المحمل فتقضى بكله ما في
الشري لما عرفت في الرهن ثم قال والصحيح في الهبة

ان يقضى بينهما احمل القسمة او اذا الشيوخ
الطاري لا يفد الهبة والصدقة في الصحيح
ويفد الرهن هذا لو ادعى نفي الملك
من جهة واحدة بنسبتين مختلفتين فان
ادعى جهة اثنتين بنسبتين مختلفتين
بان ادعى احدهما هبة والاخر بشر لو كان
العاين بيد ثالث او بيدهما او بيد احدهما
فحكم حكم ما ادعى ملكا مطلقا اذ كل منهما اثبت
الملك المطلق ملكه ثم ثبت ان الذا
فكان المالكين ادعى ملكا مطلقا وبرهنا
ففي كل موضع ذكر في دعوى الملك المطلق انه
يقضى بينهما فذكر احدهما عاين بيد رهن آخر
انه شرا من زيد وبرهن آخر ان بكر وهبة
فهو بينهما ولو برهننا على الباقي من واحد فالشراء
اولى ان انصا دقا انه واحد في النزاع في
السوق فالشراء اسبق لونه لما لم يدعي سبق
احدهما حملوا كأنهما واقعا معا ولو نشأ
الشراء اسبق لونه انما الهبة لاقتهما لانه من الابالة من
والسبع نصيح بدونه من الفصل من غير الف